جامعة علي لونيسي –البليدة2–
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

محاضرات في مقياس النظم السياسية المقارنة

دروس عبر الخط موجهة لطلبة السنة الثانية علوم سياسية–جذع مشترك–

إعداد: الدكتورة كوري زهيرة

السنة الجامعية: 2022–2023

بطاقة تعريفية بمقياس النظم السياسية المقارنة

- **السنة:** الثانية علوم سياسية جذع مشترك. **الطور:** ليسانس (جذع مشترك)
- **التخصص:** علوم سياسية
- **اسم المقياس:** نظم سياسية مقارنة (مقياس سنوي)
- **اسم الأستاذة:** كوري زهيرة

- **الأهداف المنتظرة من المقياس:**

- إدراك الطالب لمفهوم النظام السياسي ومفهوم المقارنة في الظاهرة السياسية.
- فهم أعمق لأهم مداخل واقترابات تحليل النظم السياسية.
- إدراك الطالب لأهم معايير تصنيف النظم السياسية.
- فهم أعمق للمبادئ التي ارتكزت عليها التصنيفات الحديثة للنظم السياسية.
- التعرف على أهم الأنظمة السياسية الموجودة عبر العالم.

البرنامج

- **المحور الأول: مفهوم النظام السياسي والمقارنة في الظاهرة السياسية.**

1. تعريف النظام السياسي ومستويات دراسته
2. تعريف المقارنة في الظاهرة السياسية، أهدافها، منهجها.
3. مستويات المقارنة، استراتيجياتها، صعوباتها.
4. مراحل تطور الدراسات السياسية المقارنة

- **المحور الثاني: اقترابات ومداخل تحليل النظم السياسية.**

1. اقترابات المرحلة التقليدية
2. اقترابات المرحلة السلوكية
3. اقترابات المرحلة ما بعد السلوكية

- **المحور الثالث: معايير تصنيف النظم السياسية**

1. المعيار التقليدي
2. معيار الفصل بين السلطات
3. معيار نمط السلطة وطريقة ممارستها
4. المعيار الأيديولوجي
5. المعيار الحزبي
6. معيار الشرعية

المحور الأول: مفهوم النظام السياسي والمقارنة في الظاهرة السياسية.

محاضرة بعنوان: مفهوم النظام السياسي ومستويات دراسته.

يشكل النظام السياسي مفهوما ذو أهمية بالغة ومعقدة في العلوم السياسية كونه يشكل أهم وحدات فهم العملية السياسية وطبيعة علاقتها بالبيئة المحيطة بها، وقد عرف هذا المصطلح تطورات محورية شكلت ثورة في العلوم السياسية.

I. تعريف النظام:

اشتقت كلمة النظام لغة من نظم، نظاما، ويعني اقتران الشيء بآخر أو ضمه بعضه البعض، كما يعني الشيء المستقيم على نهج معين.

أما اصطلاحا فيعد مفهوم النظام عام واستعمل في عدة علوم كالفيزياء وعلم الأحياء، وهو يشير حسب لودفيغ فون برتلانفي إلى مجموعة من العناصر المترابطة فيما بينها بعلاقات، بحيث إذا تعدلت إحداها فإن الأخرى تتعدل أيضا وبالتالي فإن المجموعة بكاملها تتحول.

كما عرفه دافيد استون على أنه مجموعة من العناصر المتفاعلة والمترابطة وظيفيا مع بعضها البعض بشكل منتظم، وأي تغير في هذه العناصر المكونة لهذا النظام يؤثر في بقية النظام، وهو ما يعني أن النظام يقوم على ثلاث عناصر أساسية وهي:

1. وجود عناصر مترابطة فيما بينها.
2. وجود اعتماد متبادل بين هذه العناصر.
3. وجود استقلالية نسبية لكل عنصر.

وعلى هذا الأساس يوجد نظام مفتوح ونظام مغلوق، فإذا كانت البيئة لا تؤثر على النظام فإننا نتحدث عن النظام المغلق والعكس صحيح، غير أنه غالبا ما توجد نظم مغلقة تفترض وجود حاجز مع البيئة.

II. تعريف النظام السياسي:

يشكل النظام السياسي نظاما فرعيا من النظام الاجتماعي الكلي، والذي يعرف على أنه يضم كافة الجماعات والأفراد الذين يشاركون بالفعاليات العامة ضمن حدود مجموعة بشرية معينة، وينتج عن هذه العملية علاقات اجتماعية فرعية تأخذ أشكالا مختلفة قانونية، اقتصادية، اجتماعية، ثقافية.....إلخ، وبالتالي يعتبر النظام السياسي شكلا من أشكال هذه العلاقات.

وعلى هذا الأساس عرف دافيد استون النظام السياسي بأنه مجموعة الظواهر التي تكون نظاما فرعيا من النظام الرئيسي ولكن هذه الظواهر تتعلق بالنشاط السياسي في الجماعة.

وقد تطور مفهوم النظام السياسي عبر مرحلتين:

–المرحلة التقليدية: حيث ساد في هذه المرحلة مفهوم النظام السياسي Régime politique مع سيادة المدرسة الدستورية، حيث عرفه جورج بوردو بأنه كيفية ممارسة السلطة في الدولة، وكان يعبر عن المؤسسات السياسية في الدولة المترابطة والمتنافسة مع بعضها البعض، والتي تتوزع بينها آلية التقرير السياسي، وصلاحيات كل هذه المؤسسات وطبيعة العلاقة القائمة بينها هي التي تحدد طبيعة النظام السياسي.

–المرحلة الحديثة: وتم الانتقال فيها من مفهوم النظام السياسي إلى مفهوم النسق السياسي والمنتظم السياسي Système politique بعد الثورة التي عرفها علم السياسة وتحوله من علم دراسة الدولة إلى علم دراسة السلطة والقوة. وعليه أصبح النسق السياسي يشكل إطارا تحليليا يتجاوز النظام الرسمي ليضم أيضا الأبنية غير الرسمية والبيئة المحيطة بالنظام داخليا وخارجيا.

وعلى هذا الأساس عرفه دافيد استون النظام السياسي بأنه النظام الفرعي من النظام الاجتماعي الذي يختص في توزيع القيم داخل المجتمع أو يمارس وظيفة السلطة والإكراه على بقية الأنساق، أما غابريال ألموند فاعتبره جملة من التفاعلات القائمة في شتى المجتمعات يؤمن مجموعة من الوظائف التي تهدف إلى التكيف والانسجام سواء داخل المجتمع ذاته أو اتجاه المجتمعات الأخرى، كما اعتبره لازويل أهم ظاهرة سياسية يتم بواسطتها تحديد من يحصل على ماذا وكيف ولماذا.

وكخلاصة يمكن القول أن النظام السياسي أو النسق السياسي هو مجموعة أو شبكة من التفاعلات والعلاقات والادوار التي ترتبط بظاهرة السلطة ومن يمارسها من القوى الرسمية وغير الرسمية. ومن أبرز مقومات هذا المفهوم:

- القوة السياسية: احتكار السلطة والإكراه المشروع.
- وجود وحدات رسمية وغير رسمية.
- تفاعل النظام مع بيئته.
- التفاعل والاعتماد المتبادل بين النظام السياسي والعناصر المشكلة له ولبيئته.
- وجود استقلال نسبي لكل عنصر .

III. مستويات دراسة النظام السياسي:

تقتضي المقارنة بين النظم السياسية استيفاء جميع المعلومات المتعلقة بالنظم محل الدراسة، ولهذا الغرض تم تحديد ثلاث مستويات لدراسة أي نظام سياسي وهي:

- المستوى القاعدي: ويشمل تاريخ ذلك البلد ونظامه الاقتصادي والخصائص السكانية ونظام القيم السكانية.
- مستوى حركية النظام السياسي: ويشمل الأحزاب السياسية والجماعات الضاغطة والقوى الاجتماعية ونمط الانتخابات المشاركة السياسية...
- مستوى صنع القرار: ويشمل الشكل الدستوري والأجهزة الإدارية والحكومية والعلاقة بين المؤسسات السياسية والسلطات السياسية.

محاضرة بعنوان: مفهوم المقارنة في الظاهرة السياسية، أهداف المقارنة، المنهج المقارن

I. تعريف المقارنة:

تعد المقارنة من أهم المناهج التي تستخدم في دراسة الظواهر الاجتماعية، وهي تعد بديلا للتجربة في الظواهر الطبيعية.

لقد عرف جون ستيوارت ميل Stewart Mils المقارنة على أنها دراسة ظواهر متشابهة أو متناظرة في مجتمعات مختلفة، كما عرفت على أنها النشاط الفكري الذي يستهدف إبراز عناصر التشابه والاختلاف بين الظواهر التي تجري عليها المقارنة، أي أن المقارنة تتطلب وجود سمات مشتركة بين الظواهر محل المقارنة أي قدر من التشابه والاختلاف.

II. تعريف السياسة المقارنة:

هي أحد فروع علم السياسة الذي يختص في دراسة وتفسير الظاهرة السياسية التي تتخذ مكانا لها في إطار النظم السياسية للدول، ويعرفها ماهلر Mahler بأنها "دراسة مقارنة للسياسات بالبحث عن التشابهات والاختلافات بين الظواهر السياسية".

يعتبر حقل الدراسات السياسية المقارنة من أوسع حقول العلوم السياسية بالنظر إلى الكم الهائل من المواضيع التي يتناولها ذات العلاقة بالسلطة السياسية والعملية السياسية، فهو كفرع منها يعنى بإجراء المقارنة بين:

1. النظم السياسية ومركباتها.
2. الأفكار والمواقف والأفعال.
3. اللاعبون السياسيون.
4. شكل الحكومة وعملية صناعة القرار.
5. الثقافة السياسية.
6. الحراك السياسي من مشاركة سياسية وتنشئة سياسية.
7. الأحزاب السياسية والجماعات الضاغطة.

وقد تطورت السياسة المقارنة من مرحلة الحكومات المقارنة التي ركزت على الدولة ومؤسساتها ودستورها ونظامها القانوني إلى مرحلة السياسة المقارنة التي تجاوزت دراسة الحكومات إلى دراسة الأبنية والعمليات السياسية داخل الدول وعير الدول وثقافتها السياسية والبيئة المحيطة بها، لتتطور إل حقل معرفي وحيد يعرف بمنهجه في العلوم السياسية.

III. أهداف المقارنة:

إن التعدد والتنوع الذي تعرفه البشرية والذي يعني تعددا في أنماط الحياة والتفاعلات المرتبطة بها تستدعي المقارنة، لأن معرفة الذات لا تتحقق بدون معرفة الغير والاستفادة من تجاربهم. وتتلخص أهم أهداف المقارنة في:

1. الأهداف المعرفية: المتمثلة في معرفة الآخرين، ومعرفة الظواهر وتحديد التشابه والاختلاف والاستفادة من هذه المدارك لمعرفة الذات وتقييمها.

2. الأهداف العلمية المنهجية: وتتمثل في البحث عن القواعد والانتظامات، التحكم في الظواهر، اختبار الفروض وصياغة النظريات.

3. الأهداف العملية المتعلقة بالممارسة السياسية، وتتمثل في:

- تأسيس النظم السياسية من خلال محاكاة صانعي الدساتير والقوانين والمؤسسات.
- صنع السياسة من خلال معرفة النظم السياسية الأخرى التي تساهم في توسيع الخيارات لدى صانعي القرار.
- تقويم السياسة من خلال معرفة مدى تحقيق التجربة السياسية للنتائج المرجوة منها.

IV. المنهج المقارن:

يعرف المنهج على أنه إجراءات وطرق الوصول إلى المعرفة التي تتضمن قواعد وخطوات الإجابة على إشكالية البحث واختبار فرضياته، ويعد المنهج المقارن أساس تكون جزء كبير من علم السياسة والذي فرض نفسه كبديل للتجربة، ويتضمن تطبيقه أهم الشروط التالية:

- شمولية المقارنة لكافة أوجه التشابه والاختلاف.
- حديد العناصر التي ستتم مقارنتها.
- عدم التماثل التام والاختلاف التام بين الوحدات محل المقارنة.

وبعد تحقيق هذه الشروط يعتمد المنهج المقارن على الخطوات التالية:

– **تحديد المشكلة البحثية**: الخاضعة للمقارنة تحديدا دقيقا، وهي مرتبطة بوحدة التحليل التي قد تكون دولة أو حزبا سياسيا أو سلوكا سياسي....مثال ذلك: أسباب الثورات في الدول العربية.

– **صياغة الفروض وتحديد المتغيرات**: عن طريق افتراض علاقة بين متغيرين أو أكثر مثال العلاقة بين الفساد والشرعية. وهي تبقى من أصعب المراحل لكونها تتأثر بطبيعة النظم السياسية وثقافة دارسيها.

– **تحديد المفاهيم والتعريفات الإجرائية:** فالمفاهيم هي الألفاظ التي يعبر بها عن الظواهر، ويعد التجريد في المفاهيم من أهم خطوات البحث المقارن، وذلك من أجل استيعاب أكبر للدلالات المختلفة التي تحملها هذه المفاهيم، لأنها لا تعبر عن حقيقة واحدة مثال ذلك: الديمقراطية، الانتخاب، المؤسسات.

– **جمع البيانات:** ويتم ذلك بعدة أساليب كالملاحظة، الاستبيان، المقابلة، والمهم في ذلك هو الإلمام بالمجتمع محل البحث.

– **الشرح والتفسير.**

– **التنبؤ.**

إن الهدف من المنهج المقارن هو إيجاد تعميمات إمبريقية يستخلصها من الانتظامات التي يمكن رصدها في تلك الظواهر، وهو يسعى إلى اكتشاف المتغيرات المستقلة التي تولد المتغيرات التابعة من أجل الوصول إلى نظريات من شأنها أن تفسر الظواهر محل البحث كالانتخابات والمشاركة السياسية وصناعة القرار...، وبالنظر إلى أهميته اعتبر دوغلاس وبيلاسي أنه "لا توجد دراسات سياسية هي ليست مقارنة"

محاضرة بعنوان: مستويات المقارنة واستراتيجياتها، صعوبات المقارنة

I. مستويات المقارنة واستراتيجيات المقارنة:

قسم "جالتونغ" المجتمع البشري إلى ستة مستويات هي: النوع البشري، الحضارات الكونية الكلية، الحضارات الفرعية، الثقافة القومية، الثقافة الفرعية الوطنية، الفرد أو الشخص. وانطلاقا من هذه المستويات تم تحديد مستويات للمقارنة تتطابق مع هذا الترتيب لمستويات التكوينات الاجتماعية الثقافية، وتتمثل على مستوى البحث السياسي المقارن في:

- المقارنة عبر الأنواع الحية: وتتمثل في المقارنة بين الأنواع الحية والمجتمع الإنساني والبحث عن أنماط السلوك المتشابهة مثل فكرة البيئة عند الكائن الحي وفكرة المنتظم عند مجتمع النحل.
- المقارنة عبر الثقافة: أي على أساس ثقافي كالثقافة الشرقية والثقافة الغربية.
- المقارنة عبر المجتمع: حيث يشكل المجتمع وحدة للمقارنة.
- المقارنة عبر القومية أو الوطنية:مثل القومية العربية، الجرمامنية..
- المقارنة عبر الدول
- المقارنة عبر التاريخ: ويتم ذلك في كافة المستويات السابقة الذكر في فترات زمنية مختلفة.

وفي سبيل تجاوز إشكالية القابلية للمقارنة تم طرح عدة استراتيجيات، أهمها:

1. **المقارنة عبر الدول**، وتتم عبر الآليات التالية:

– **مقارنة عدد كبير من الأنظمة أو الدول**، لكنها تمتاز بالصعوبة البالغة لكون المقارنة في هذه الحالة تتطلب توسيع نطاق البحث، مما يؤدي إلى كم هائل من المعلومات والمتغيرات مما يضعف المقارنة.

– **مقارنة عدد محدد من الأنظمة تشمل دراسة حالتين أو أكثر**: يسميها ليبهارت بدراسة الحالات المقارنة ويسميها شارلز رايجن بالحالات الموجهة، وقد طرحت ضمنها طرق مختلفة للمقارنة أهمها **الاقتراب الإقليمي** لغابريال ألموند والذي يقوم على إجراء المقارنة بين وحدات منطقة واحدة–دراسة المناطق– مثال: أمريكا اللاتينية، الدول الأوروبية، **ونموذج النظم الأكثر تشابها والأكثر اختلافا** ل Adam Prezenorski و Henery Teune، حيث يركز النموذج الأول على النظم الأكثر تشابها لتحييد الكثير من المتغيرات المتشابهة، وهو أكثر النماذج استخداما، أما النموذج الثاني فيركز على مواقف في أقصى درجة من التعارض غالبا يكون على مستوى النظم الفرعية وسلوك الأفراد والجماعات مثال: المقارنة بين بريطانيا واليابان.

– **المقارنة الثنائية**: لبيلاسي ودوغلان وما يؤخذ عليها أنها لا تساعد على التعميم.

– **المقارنة في دولة واحدة**: وتتم بدراسة بلد أو حالة واحدة على **أساس زمني** مثل مكانة حزب جبهة التحرير الوطني قبل وبعد التعددية، أو على **أساس تغير الموقف أو السلوك** في فترة زمنية واحدة مثال: موقف الجزائر من ثورة الربيع العربي في ليبيا وتونس.

II. صعوبات المنهج المقارن:

للمنهج المقارن أهمية كبيرة في دراسة الظواهر السياسية وتفسيرها، غير أنه من جهة أخرى يعد من أصعب المناهج من حيث الاستعمال بالنظر إلى المعرفة السياسية الدقيقة التي تتطلبها دراسة الظاهرة محل البحث واستكشاف العلاقة بين متغيراتها خاصة في ظل الاختلافات بين الدول على كل المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وانعكاس الظواهر الجديدة عليها كالعولمة والتطور التكنولوجي.

ويمكن إجمال أهم الصعوبات التي تواجه استعمال المنهج المقارن فيما يلي:

– الخلط بين المقارنة الضمنية والمقارنة الظاهرة.

– التحيز لإطار ثقافي معين، والمغالطات البيئية والذاتية.

– مشكلة تصنيف الأنظمة.

– الكم الهائل من المواضيع التي تغطيها الدراسات المقارنة، بالإضافة إلى التنوع والاختلاف بين الدول ما ينتج تعقيدا علميا.

– صعوبة تحديد الوحدات القابلة للمقارنة بسبب الطبيعة المعقدة والمركبة للنظم وارتباطاتها ببيئتها.

– مشكلة اختبار المناهج.

– مشكلة اعتماد الروايات والمصادر التاريخية.

محاضرة بعنوان: مراحل تطور الدراسات السياسية المقارنة

I. المرحلة التقليدية:

عرفت المرحلة التقليدية بمرحلة الحكومات المقارنة، استمرت من أواخر القرن 19 إلى العشرينيات من القرن الماضي، إلا أنها عرفت قبل ذلك بعض الإسهامات ابتداء من أرسطو إلى أزاخر القرن 19.

وأهم ما ميز هذه الإسهامات هو الإبداع الفردي لروادها والتركيز على من يحكم، وعدم استقلال الظاهرة السياسية عن الظواهر الاجتماعية وارتباطها بالفلسفة، ويعتبر أرسطو أهم رواد هذه المرحلة وأب المقارنة في الظاهرة السياسية، فقد استطاع تقديم نموذج في المقارنة في الظاهرة السياسية ظل متبعا حتى عصر النهضة، قارن من خلاله بين الدساتير وتوصل إلى تصنيفها، وترك أثرا بالغ الأهمية في علم السياسة، فحذى حذوه كل من ميكيافيلي وجون بودان ومونتيسكيو الذي أضاف أثر العوامل الجغرافية وكذا ابن خلدون وديتوكفيل.

وأهم ما ميز هذه المرحلة:

- التركيز على دول غرب أوربا والاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية مكانيا.
- استخدام لفظ الحكومات المقارنة.
- غلبة الطابع القانوني الشكلي من خلال التركيز على الدساتير والسلطات الثلاث.
- غلبة الوصف والتحليل.
- غياب المناهج لأن السياسة لم تكن ترقى بعد إلى علم.

II. المرحلة السلوكية:

عرفت المرحلة السلوكية بمرحلة السياسة المقارنة، وتميزت من الناحية الواقعية بظهور دول حديثة الاستقلال وحاجة الولايات المتحدة الأمريكية إلى معرفتها خاصة في إطار الحرب الباردة، أما من الناحية المنهجية فالسلوكية أعادت تعريف علم السياسة بعلم القوة أو السلطة مما أثر على موضوع السياسة المقارنة الذي أصبح يشمل إلى جانب الحكومات العمليات والسلوك السياسي، وتميزت هذه المرحلة بظهور مفاهيم جديدة كالنسق والوظيفة والبيئة والتي ارتبطت بسيادة النسقية، أضف إلى ذلك انفتاح علم السياسة على العلوم الأخرى واستخدام الأساليب الكمية.

III. المرحلة ما بعد السلوكية:

مع نهاية الستينيات وبداية السبعينيات ظهر توجه جديد في علم السياسة والدراسات السياسية المقارنة سمي بما بعد السلوكية، وكان من أسباب بروزه فشل المرحلة السلوكية في الوصول إلى نظرية عامة، وفشل الاستراتيجيات التنموية التي طرحتها هذه المرحلة في تحقيق نتائج إيجابية في العالم الثالث، ضف إلى ذلك جملة من العوامل أهمها:

- ترسيخ السلوكية لمركزية ومعيارية الدول الغربية.
- التمحور حول الذات الأوربية والقيم الغربية.
- التحيز الأيديولوجي الذي ميز السلوكية.
- أزمة المقارنة عبر الثقافات، وإشكالية الحياد العلمي.

وبالنظر إلى هذه الإشكاليات المرتبطة بهذه المرحلة اعتبر إستون أن الانتقال إلى ما بعد السلوكية والتي سماها بالثورة الجديدة ضروري، وحدد سمات هذه الثورة في:

- إعطاء الأولوية لمشاكل المجتمع.
- ضرورة الدفاع عن القيم الإنسانية.

المحور الثاني: اقترابات ومداخل تحليل النظم السياسية.

-اقترابات المرحلة التقليدية:

محاضرة بعنوان: الاقتراب القانوني والمؤسسي

I. الاقتراب القانوني:

يعتبر الاقتراب القانوني في دراسة الظاهرة السياسية من المداخل التقليدية التي ترتكز على مدى تطابق الفعل مع القاعدة القانونية، وهو يقوم على فرضية أساسية مفادها أن النظام السياسي عبارة عن نسق من القواعد والقيم القانونية التي تحميها وتنفذها مجموعة من المؤسسات والهيئات الرسمية، وعدم التزام هذه المؤسسات بالقواعد القانونية في أدائها يؤثر على استقرار المجتمع والنظام السياسي، أي أن شرعية الفعل تظهر من خلال التزام النظام بالقواعد والمعايير القانونية.

من أهم المفاهيم التي يستخدمها الاقتراب القانوني: الحقوق، الواجبات، المسؤولية، وهو من الناحية السياسية يقوم بوصف المؤسسة قانونيا، وحق التصويت، والانتخاب.

ورغم أهميته في دراسة الأنظمة السياسية إلا أنه تعرض لجملة من الانتقادات منها تركيزه على الأطر الشكلية وإهمال النشاطات غير الرسمية وسلوك الأفراد، وتعامله مع النظام السياسي كنظام مغلق، ساكن وغير متفاعل.

II. الاقتراب المؤسسي والمؤسسي الجديد:

ظهر الاقتراب المؤسسي كرد فعل للاقتراب القانوني، وهو يعطي أهمية للمؤسسات في تحديد السلوكيات والمخرجات السياسية.

1. مراحل تطور الاقتراب المؤسسي:

- المرحلة التقليدية:

اهتمت الدراسة في هذه المرحلة بدراسة الدولة ومؤسساتها التشريعية والتنفيذية والقضائية والإدارية مع طغيان الطابع الوصفي والدستوري عليها، وذلك من خلال دراسة تكوينها، هدفها، مراحل تطورها، طريقة تجنيد الأفراد فيها، بناؤها الداخلي والخارجي، علاقتها بالمؤسسات الأخرى، واختصاصاتها...

وكان من نتائج هذا الاقتراب ظهور دراسة السلطات الثلاث، وأشكال الدول، وأشكال الحكومات، وأشكال الحكم، ومن بين الانتقادات التي وجهت له:

-تجاهل السياقات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمؤسسة (أي بيئة المؤسسة).

-إهمال دور الجوانب غير الرسمية.

-عدم صلاحية الاقتراب للمجتمعات غير الغربية كما أشار إلى ذلك غابريال أموند.

- المرحلة السلوكية:

حيث ظهرت في هذه المرحلة ما سمي بالمؤسسية الحديثة، وذلك في أواسط الستينيات على يد عالم السياسة الأمريكي صمويل هنتغنون صاحب كتاب ‹‹النظام السياسي في المجتمعات المتغيرة›› والذي عرف المؤسساتية بأنها ‹‹العملية التي تكسب التنظيمات والإجراءات حتميةً و ثباتاً››.

ووفق هذه المرحلة اعتبرت المؤسسة متغيرا مستقلا لها دور في إدارة التغيير في المجتمعات لكونها تحدد الفاعلين الذين يسمح لهم بالمشاركة السياسية.

وقام هذا الاقتراب على الفرضيات التالية:

- العملية السياسية هي إفراز المؤسسات.
- الصراع السياسي داخل النظم السياسية تستوعبه المؤسسات وتسويه وتستجيب له (المأسسة).

2. معايير المؤسسية وفق صامويل هنتنغتون:

حدد صامويل هنتنغتون معايير قياس مستوى المؤسسية فيما يلي:

– **التكيف**: أي قدرة المؤسسة على الاستجابة للتأثيرات الداخلية والخارجية ومواجهتها، وتقاس بالعمر الزمني بحيث كلما طال عمر المؤسسة أصبحت قادرة على التكيف، والعمر الجيلي بحيث كلما كان انتقال القيادة سليما من جيل إلى آخر تتكيف أكثر، والتغير الوظيفي بحيث التغير في الوظائف يزيد من التكيف.

– **التعقيد**: أي ضم المؤسسة لمجموعة من الوحدات المتخصصة، ويقاس بتعدد وحدات المؤسسة وكذا تعدد وظائف المؤسسة.

– **التماسك**: ويقصد به درجة الرضا والتماسك بين أفراد المؤسسة ويقاس بمدى انتماء الأعضاء للمؤسسة ومدى وجود أجنحة داخل المؤسسة، إضافة إلى مدى وجود خلافات وما طبيعتها (اختلافات جوهرية أو ثانوية).

– **الاستقلالية**: وتشير إلى مدى حرية المؤسسة في العمل وتقاس بمدى الاستقلالية في تجنيد الأعضاء والاستقلال في الميزانية.

III. تقييم الاقتراب:

لقد انتقد الاقتراب المؤسسي لكونه لا يصلح للمجتمعات التي لا توجد بها مؤسسات، إلا أنه يبقى مهما في الدراسات السياسية بتركيزه على مؤسسات الدولة وقواعد السلوك بداخلها، وهو يصلح لدراسة جل المؤسسات في النظام السياسي كالبرلمان، الأحزاب، البيروقراطية، المؤسسة العسكرية، لكن مع اقترانه بمداخل أخرى.

محاضرة بعنوان: اقترابي الطبقة والنخبة

يعتبر اقتراب الطبقة والنخبة من الاقترابات التي اهتمت بتحليل الظاهرة السياسية وتفسيرها من خلال التفاعل الاجتماعي والسياسي الذي يسود المجتمعات، وهي تنطلق من فرضيات أساسية مشتركة هي:

- انقسام المجتمع إلى فئات وطبقات معينة وتكوينات تراتبية.
- وجود صراع بين هذه الانقسامات من أجل السيطرة.
- العملية السياسية هي نتائج التفاعلات الاجتماعية والنظام السياسي متغير تابع لها.

I. اقتراب الطبقة:

1. تعريف اقتراب الطبقة: تعتبر الطبقة وفق هذا الاقتراب وحدة التحليل الأساسية والمتغير المستقل في تفسير الظاهرة السياسية، وارتبط أو تحديد لها بأعمال كارل ماركس الذي عرفها بأنها " تجمع لأشخاص يؤدون نفس الوظيفة

في عملية تنظيم الإنتاج".

واعتبر ماركس أن ظاهرة الطبقات الاجتماعية من أهم الظواهر التي تؤدي إلى الصراع والتحول الاجتماعي، وقسم المجتمع إلى طبقتين وفقا للمعيار الاقتصادي، وهي:

- طبقة برجوازية مالكة لوسائل الإنتاج.
- الطبقة البروليتارية.

ويعتبر النظام السياسي ناميا حين يعكس مصالح طبقة العمال، والتي في صراعها ضد البرجوازية ستقضي على نظام الملكية الخاصة وتحقق زوال الدولة.

2. تقييم الاقتراب:

إن للتحليل الطبقي أهمية بالغة في الدراسات السياسية لكونه يشكل محركا لتفسير جميع التفاعلات الاجتماعية، وقد وجد له استخداما في عدد كبير من المواضيع كدراسة السلوك السياسي، الرأي العام، العلاقات الدولية، الاحتجاجات، العنف السياسي، الثورات، والتحولات، إلا أنه ورغم هذه الأهمية إلا أنه لم يسلم من الانتقادات، والتي أهمها:

- التركيز على العامل الاقتصادي في تحديد التمايز الطبقي.
- القول بانتقال السلطة إلى الطبقة العاملة لا يعني بالضرورة تحقيق التنمية السياسية، خصوصا أن ذلك يستوجب زوال الدولة.
- الطبقية ضرورة وظيفية مصاحبة للمجتمع، وليست سمة ملازمة لأنظمة الاستغلال.

II. اقتراب النخبة:

تعود جذور دراسة النخبة إلى كتابات أفلاطون وأرسطو، إلا أنّها لم تشغل حيزا في الدراسات الاجتماعية والسياسية إلا مع نهاية القرن 19، ويرجع الفضل إلى جعلها جزءا من حقل العلوم السياسية إلى العالمين الايطاليين باريتو وموسكا، وبعدهما ميشلز.

تعود كلمة نخبة في اللغة العربية إلى الفعل انتخب أي اختار، كما تعني الخلاصة والصفوة، أما Elite في اللغات الأجنبية فهي من الفعل اللاّتيني Eligère أي يختار. أما اصطلاحا فعرفها باريتو بأنها الطبقة التي يتمتع أفرادها بصفات أو علامات متميزة و فائقة في المجال الذي يمارسون فيه أنشطتهم، أما النخبة السياسية فتعرف على أنها الأفراد المهيمنون على عملية صناعة القرار السياسي وتخطيط سياسات المجتمع بوجه عام.

ويعد اقتراب النخبة بديلا للتحليل الطبقي الماركسي، ويقوم على جملة افتراضات، هي:

- انقسام المجتمع ضرورة وظيفية في المجتمع.
- انقسام المجتمع إلى فئتين: أقلية حاكمة تتركز بيدها القوة وأكثرية محكومة.
- وجود منافسة مفتوحة بين الأفراد.
- دوران النخب يضمن استمرارية النظام السياسي.
- تفضيلات النخبة هي التي تسود في المجتمع.

1. اتجاهات دراسة النخبة:

يعد كارل ماركس وسان سان سيمون أول من وضعا الخطوط العامة لتحليل النخبة في العصر الحديث، حيث نظر سيمون إلى المجتمع كهرم في قمته توجد نخبة سياسية، ولا يمكن إجراء أي إصلاح في المجتمع إلا بتغيير النخبة، وقد أثرت هذه الأفكار بشكل مباشر على رواد النخبة بعدهم، والذين انقسموا في تصورهم لمصادر قوة النخبة إلى 04 اتجاهات رئيسية:

– الاتجاه النفسي:

رائده العالم الإيطالي فيلفريدو باريتو filfrido Pareto، الذي يرى أن الناس مختلفون بالنظر إلى عوامل إنسانية ونفسية (الخصائص الإنسانية الثابتة عبر التاريخ)، وتبعا لذلك قسّم المجتمع إلى:

–شريحة دنيا أقل ذكاءاً.

–شريحة عليا أكثر ذكاء، وهي بدورها منقسمة إلى نخبة حاكمة ونخبة غير حاكمة تحمل رواسب النخبة الحاكمة، كما قسم الرواسب إلى مجموعتين، رواسب التحمل والتأمل والتي تسود لدى أهل الذكاء والمكر، ورواسب البقاء والنظام والاستقرار التي تسود لدى أهل القوة والنظام، فتحكم النخبة عن طريق الإقناع والترغيب بالنوع الأول من الرواسب، وعن طريق القوة بالنوع الثاني من الرواسب. وتحافظ النخبة على استمراريتها من خلال دوران النخبة الذي يكون على نوعين داخلي (إحلال أفراد محل آخرين داخل نفس النخبة)، وخارجي(من خلال استبدال النخبة كلها بغيرها).

– الاتجاه التنظيمي:

يرى هذا الاتجاه أن النخبة هي التي تملك مقاليد القوة لما لها من قدرات تنظيمية عالية، ومن أهم رواده:

-غيتانو موسكا Gaetano Mosca الذي استخدم مفهوم الطبقة السياسية وأكد على انقسام المجتمع إلى طبقة حاكمة ومحكومة، حيث النخبة الحاكمة قليلة العدد وأكثر تنظيما وتحكما في القوة والقرار السياسي. وتختلف طبيعة النخبة حسب موسكا من مجتمع إلى آخر وهو ما أطلق عليه المعادلة السياسية، وكلما نجحت النخبة في فهم واستخدام هذه المعادلة حافظت على استمراريتها.

-ميشلز Michels: فرق بين النخب على أساس موقعها داخل التنظيم، واستخدم مصطلح أوليغارشية (حكم الأقلية)، ووضع ما أسماه القانون الحديدي للأوليغارشية (قدرة النخبة على الثبات من خلال امتصاص الأفراد والأفكار خارج المجتمع).

– الاتجاه الاقتصادي والإداري:

يمثله جيمس بيرنهام James Burnham الذي زاوج بين الطرح الماركسي والنخبوي، ورأى أن الطبقة الحاكمة تستمد قوتها من ملكيتها لوسائل الإنتاج، غير أن أزمات النظام الرأسمالي هي التي تفسح المجال لبروز صفوة الإداريين والتكنوقراطيين الذين يديرون وسائل الإنتاج ويتحولون إلى صفوة سياسية حاكمة.

– الاتجاه المؤسسي النظامي:

بزعامة رايث ميلز right mils، الذي يرى أن النخبة تستمد قوتها من سيطرتها على الأبنية والمؤسسات الكبيرة في المجتمع كالإدارة، الجيش، الصناعة، وذلك من خلال دراسته للمجتمع الأمريكي.

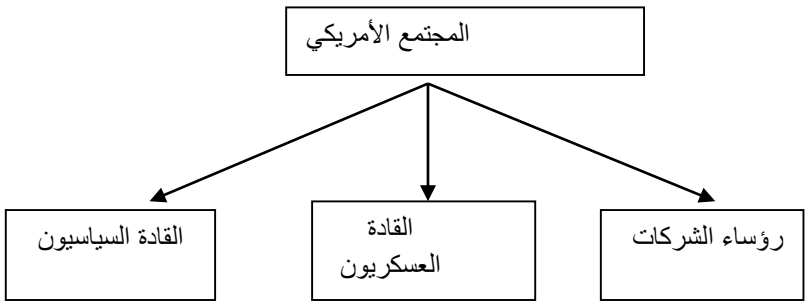

2. مداخل دراسة النخبة:

قام الباحثون بصياغة اقترابات معينة لتحديد النخبة والتعرف عليها، أهمها:

- اقتراب الملاحظة التاريخية.
- اقتراب المنصب الرسمي.
- اقتراب صناعة القرار.
- اقتراب السمعة.

بالإضافة إلى استخدام هذه الاقترابات، فإن التعرف على النخبة يستلزم تحديد الخلفية الاجتماعية لأفرادها والقيم التي يتبنوها، واتجاهاتهم نحو الأحداث والعمليات، وخصائصهم الشخصية التي تنعكس على سلوكياتهم السياسية.

3. **تقييم اقتراب النخبة:**

يعد اقتراب النخبة من أهم الاقترابات المستخدمة في الدراسات السياسية المقارنة لما يقدمه من فهم أعمق للسلوك السياسي والفاعلين السياسيين، وإمكانية تعميم النتائج على النظم السياسية المختلفة، لكنه رغم ذلك لا يخلو من بعض الانتقادات، وأهمها:

-صعوبة تحديد النخبة وجمع معلومات حولها، خصوصا في النظم السياسية العربية.

-تعدد المفاهيم والمصطلحات المستخدمة، ما يخلق صعوبة في استخدام الاقتراب: النخبة، الطبقة، الشريحة، النفوذ، القوة.

-التركيز على الاستقرار واستمرار النخب.

محاضرة بعنوان: اقتراب الجماعة

يعد اقتراب الجماعة من الاقترابات التي تم التحول من خلالها من المرحلة التقليدية إلى المرحلة السلوكية في إطار مواجهة الاقتراب الطبقي، ويعتبر بانثلي panthely من المبتكرين لهذا الاقتراب في كتابه "عملية الحكومة"، والذي عرف تطورا على يد دافيد ترومان، وبعدها أعضاء لجنة السياسة المقارنة ومن أهمهم غابريال ألموند.

I. **تعريف الجماعة:** تنوعت وتعددت تعاريف الجماعة، فعرّفت على أنها "تنظيم قائم للدفاع عن مصالح معينة"، وقد ربط بانثلي بين الجماعة والمصلحة، ورأى "أنّ المصلحة التي لا تبرز في حركة الضغط لا توجد." ومن شروط وجود الجماعة:

-وجود تنظيم معين.

-وجود مصالح واتجاهات ودوافع مشتركة.

-الهدف هو التأثير في صنّاع القرار.

-تختلف الجماعات وتتنوع حسب قوتها وهدفها والبيئة التي توجد فيها.

II. فرضيات اقتراب الجماعة:

-انقسام المجتمع أفقيا وعموديا إلى جماعات متنوعة ومتعددة.

-وجود صراع بين هذه الجماعات يؤثر على النظام السياسي.

-تأثير هذه الجماعات يتوقف على:طبيعة **النظام السياسي، عناصر قوتها:** عدد الأعضاء، التنظيم، القيادة، الثروات المالية، القوات الإعلامية، شركات التواصل، ومدى انتماء الأفراد لها.

III. تأثير الجماعات في النظام السياسي:

1.التأثير السلبي:

- البحث عن مصالحها الخاصة.
- تشتيت السياسات العامة.
- تقسيم المصالح الأساسية في المجتمع.
- استشراء الفساد.

- 2. التأثير الإيجابي:

- ربط المواطنين بالدولة.
- تقوية المشاركة السياسية.
- تأطير المجتمع المدني.
- المشاركة في بناء وصياغة أجندات الحكومة.

IV. وسائل الجماعات:

- الإقناع من خلال العلاقات، الإغراءات، الرشاوي.
- التأثير في النواب والحكومة.
- التأثير في الرأي العام.
- العنف: التهديد، الإغتيالات.

V. أنواع الجماعات الضاغطة:

1.تصنيف جان مينو على أساس المصلحة.

- جماعات ذات أهداف إيديولوجية: مثل حقوق الإنسان، والجمعيات الدينية.
- جماعات ذات أهداف مادية: مثل النقابات والاتحادات العمالية.

2.تصنيف ألموند غابريال:

- جماعات المصلحة الترابطية: تربط بين أعضائها مصلحة معينة مثل النقابات والاتحادات.
- جماعات المصلحة المؤسسية: يغلب عليها الطابع الحكومي الرسمي.
- جماعات المصلحة غير الترابطية: قائمة على أساس جغرافي أو ديني أو لغوي...
- جماعات مفتقدة للمعايير (الفوضوية): جماعات يغلب على نشاطها التلقائية والعنف، وغالبا ما تنتج عن المظاهرات الإضرابات، أعمال الشغب.

VI. تقييم الاقتراب:

يعد اقتراب الجماعة ذو أهمية بالغة لكونه يركز على العمليات والنشاطات والتفاعلات، وبفضله تحول علم السياسة من دراسة الدولة إلى دراسة الأطر غير الرسمية في العملية السياسية.

وقد وجد له استخداما واسعا في العديد من المواضيع مثل: صناعة القرار السياسي، السلوك الانتخابي، التنشئة السياسية، المشاركة السياسية، التجنيد السياسي، توزيع القوة في الأنظمة السياسية، لكن ورغم أهمية هذا الاقتراب فقد انتقد لكونه اهتم بالجماعات دون الأفراد، إضافة إلى تركيزه على الجماعات الرسمية أكثر من غير الرسمية لصعوبة أساليب عملها وقلة المعلومات حولها.

-اقترابات المرحلة السلوكية:

محاضرة بعنوان: الاقتراب النسقي لدافيد إستون David Easton

يقوم التحليل النسقي على دراسة الظواهر بوصفها نظاما ويجب أن يحلل انطلاقا من روابط الاعتماد المتبادل التي تربط عناصره ببعضها ببعض، وتعود جذوره إلى أعمال البيولوجي بيرتلانفي في العشرينيات من القرن الماضي والذي تناول الخصائص الرئيسية للأنظمة البيولوجية وإمكانية استخدامها في الدراسات الاجتماعية، وبعده تالكون بارسونر الذي يعد من أهم من وضع قواعد لهذا المنهج في التحليل الاجتماعي من خلال مفهوم النظام الاجتماعي.

I. النسقية في التحليل السياسي:

يشكل اقتراب التحليل النظمي أهم الاقترابات في الدراسات السياسية، وقد ظهر وتبلور مع منتصف الخمسينيات مع ظهور المرحلة السلوكية، ويرجع الفضل في إدخاله إلى حقل العلوم السياسية إلى عالم السياسة الأمريكي دافيد إستون الذي نظر إلى الحياة السياسية كنسق موجود في بيئة يتفاعل معها من خلال فتحتي المدخلات والمخرجات، وشبه السلوك السياسي بالعمليات الوظيفية للكائن الحي، واعتبر أن النسق السياسي مستقل لكنه جزء لا يتجزأ عن النظم الاجتماعية الأخرى.

ومن أهم المفاهيم التي استخدمها دافيد إستون في تحليله لعمل النسق السياسي:

نسق السياسي، البيئة، الحدود، المدخلات، المخرجات، التحويل، التغذية الاسترجاعية

II. فرضيات الاقتراب النسقي:

- يسعى النظام السياسي دوماً إلى تحقيق التوازن والاستقرار.
- النظام السياسي نظام مفتوح يؤثر ويتأثر بالأنظمة الأخرى.

III. محتوى النسقية عند دافيد إستون: أنظر الشكل التالي

الشكل رقم1: النسقية عند دافيد إستون

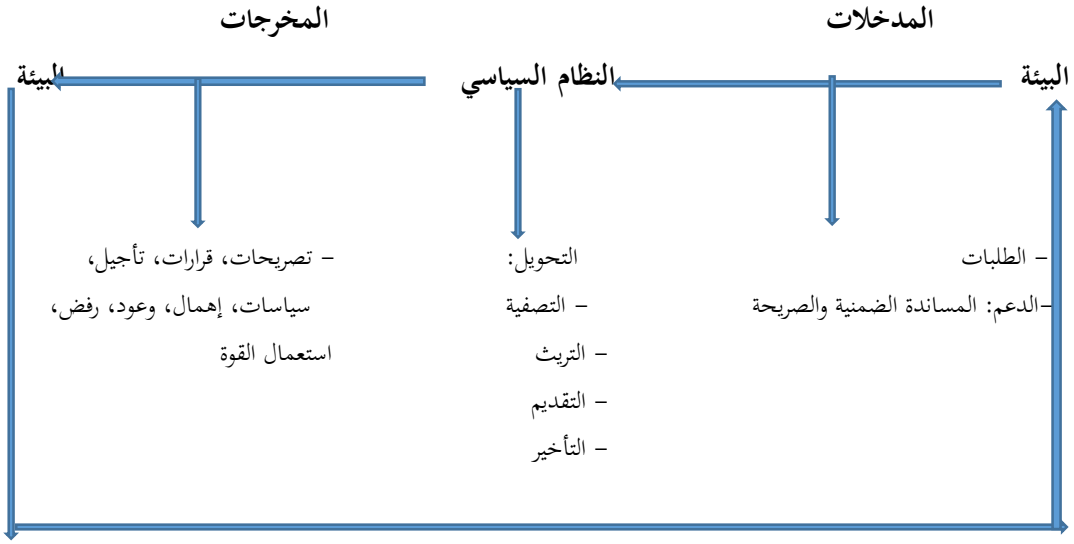

feed back التغذية الاسترجاعية (ردود الفعل، طلبات جديدة وتأثير وموارد جديدة)

IV. تقييم الاقتراب:

تعود أهمية هذا الاقتراب إلى تركيزه على الجانب التحليلي واستخدامه مفاهيم جديدة مستعارة من العلوم الطبيعية، يمكن الاستدلال عليها من خلال مجموعة من المؤشرات التي يمكن قياسها.

أضف إلى ذلك إمكانية التعميم التي تدعمت بها الدراسات السياسية المقارنة، وكون هذا الاقتراب شكل مصدرا للعديد من الاقترابات. وبالنظر إلى هذه الأهمية فإن الاقتراب النسقي يستخدم في دراسة عدة ظواهر منها: المؤسسات السياسية، صناعة القرار، السياسات العامة، السياسات الخارجية، المنظمات الدولية...

ورغم أهمية الاقتراب النسقي إلاّ أنه تعرض لعدة انتقادات، أهمها:

– التحيز للوضع القائم من خلال التركيز على الاستقرار والتوازن وإهمال التغير والتطور.

– اعتبار العملية السياسية عملية ديناميكية.

– التبسيط المبالغ للنسق السياسي.

– عدم تفسير العملية التحويلية.

محاضرة بعنوان: الاقتراب الوظيفي لغابريال ألموند Gabriel Almond.

I. تعريف الاقتراب الوظيفي:

تعود فكرة البنائية الوظيفية إلى عالم الاجتماع تالكوت بارسونز والتي تنظر إلى المجتمع على أنه نسق اجتماعي مترابط ترابطاً داخلياً، ينجز كل جزء من أجزائه وظيفة محددة، وأي خلل أو تغير في وظيفة إحدى مكوناته ينجر عنه تغير في باقي أجزاء النسق.

والبنائية الوظيفية في الأصل منتقاة من العلوم البيولوجية التي ترتكز على وظائف أعضاء الكائن الحي، حيث شبه روادها ومنهم هربرت سبنسر وراد كليف براون ومالينوفسكي المجتمع بالكائن الحي في نموه وتطوره وتعقده واضمحلاله.

ويعد غابريال ألموند رائد البنائية الوظيفية في علم السياسة من خلال مقال له نشره في 1956 بعنوان "النظم السياسية المقارنة"، والذي قام بتعديلها بعد ذلك في كتابه مع كولمان بعنوان "السياسة في البلدان النامية".

لقد بنى ألموند تحليله على العناصر التي تقوم عليها البنائية الوظيفية، وهي:

- النظام: النسق، مجموع التفاعلات المنظمة.
- التوازن: الانسجام بين مكونات البناء الاجتماعي والتكامل بين الوظائف الأساسية.
- البناء أو البنية: وهي مجموع الأدوار.
- الوظيفة: كل ما يقوم به الفرد من نشاط.

وقد حدد ألموند عناصر النظام في:

- الشمول حيث يشتمل النظام السياسي كافة العمليات ذات العلاقة بالمدخلات والمخرجات.
- الاعتماد المتبادل الذي يعني أن كل تغير محتمل في أحد أجزاء النظام تترتب عنه تغيرات.
- وجود حدود بين النظام السياسي والبيئة.

II. افتراضات الاقتراب الوظيفي:

- لكل نظام سياسي أبنية سياسية متعددة تقوم بوظائف متعددة.
- نفس الوظائف يتم أداؤها في جميع النظم.
- جميع النظم تضم ثقافات مختلطة (حديثة، وتقليدية) تفسر اختلاف ويتباين عنصر على حساب عنصر آخر.

III. تقييم الاقتراب الوظيفي:

يشكل الاقتراب الوظيفي أحد أهم الاقترابات التي قدمت تحليلا أعمق للنظام السياسي من خلال وظائفه والأدوار التي تقوم بها أبنيته، ونمط التفاعل فيما بينها، إلا أنه تعرض للعديد من الانتقادات أهمها:

1. الاقتراب الوظيفي اقتراب محافظ يسعى للحفاظ على الوضع القائم، وهو ما لا يتلاءم مع البلدان المتخلفة عن طريق دعم مواقع النخب الحاكمة.
2. تشبيه النظام السياسي بالنموذج البيولوجي الآلي.
3. المبالغة في التعميم دون الأخذ بعين الاعتبار العوامل التاريخية والاختلافات الثقافية في البلدان النامية.
4. التناقض بين المفاهيم والواقع السياسي.
5. إهمال أثر السياق الدولي وهو أمر مهم في تحليل واقع دول العالم الثالث.

IV. محتوى الوظيفية عند غابريال ألموند: أنظر الشكلين رقم 1 و2

الشكل رقم1:الوظيفة 1960 (السياسية في البلدان النّامية)

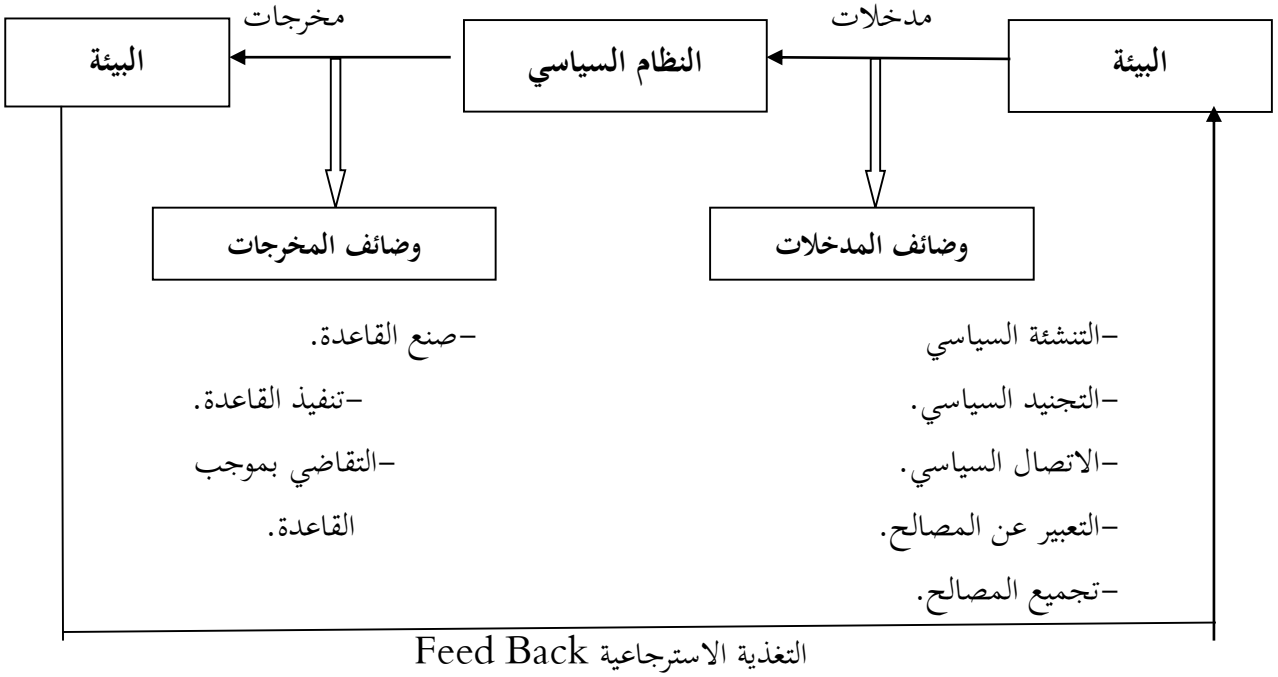

الشكل رقم 2: المستويات الوظيفية للنظام السياسي بعد تعديل منهجه في 1966 في كتابه (السياسة المقارنة)

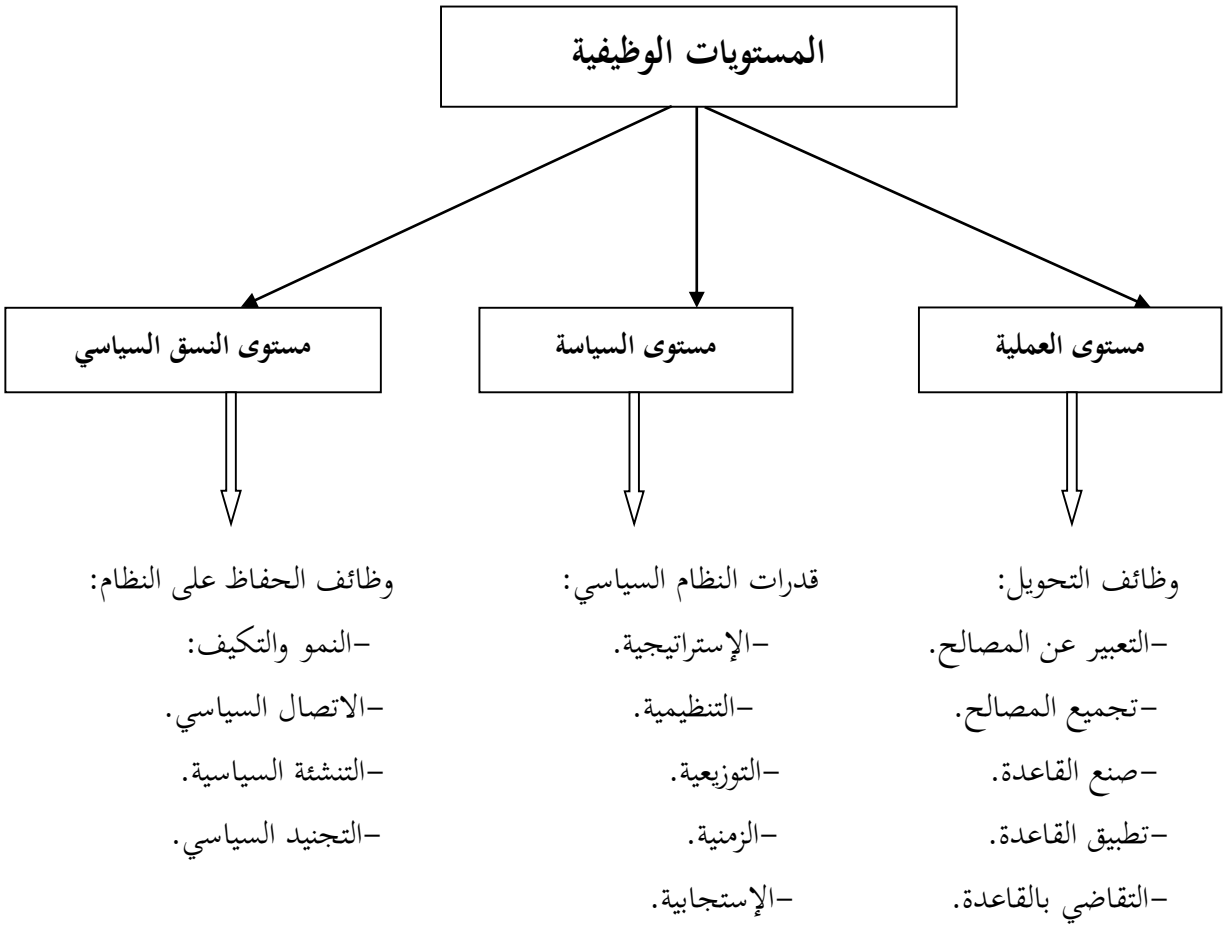

–اقترابات المرحلة ما بعد السلوكية:

محاضرة بعنوان: اقتراب علاقة الدولة بالمجتمع

I. **تعريف اقتراب علاقة الدولة بالمجتمع:** ظهر اقتراب الدولة والمجتمع كرد فعل على المنظور التنموي الذي ركز

على النظام السياسي ومدخلاته، ليعيد هذا الاقتراب الاهتمام بالدولة التي كانت طرفا محايدا في المنظور الليبرالي، ويعتبر جوال ميغدال Joel Migdal مؤسس هذا الاقتراب الذي بناه على الافتراضات التالية:

– فهم المجتمعات وتغيرها يتم من خلال دراسة العلاقة بين المنظمات الرسمية وغير الرسمية.

– تمارس المنظمات الرسمية وغير الرسمية الضبط الاجتماعي (تحديد القواعد التي يمارس الناس بها سلوكاتهم)، أي أن الدولة لا تنفرد لوحدها بممارسة الضبط الاجتماعي.

– تقوم الدولة والجماعات ببناء المجتمع وتبادل التأثير.

II. طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع وفق هذا الاقتراب:

يرى ميغدال أن الدولة والجماعات تتنافس على فرض قواعدها وتحديد الحقوق وكيفية استخدام الممتلكات والموارد في المجتمع من خلال عملية الضبط الاجتماعي، الذي تتمثل مؤشراته في:

– الإذعان: أي الإنقياد، ويكون ذلك من خلال استخدام القوة المشروعة.

– المشاركة: أي تنظيم مشاركة الشعب في التكوينات المؤسسية.

– الشرعية: وهي من عوامل قوة الدولة، وتتمثل في اعتراف الشعب بأي نظام اجتماعي.

كما اعتبر أن أنماط الضبط الاجتماعي مرتفعة في قمة الهرم بالنسبة للدولة ومختلف المنظمات المستقلة بشكل ملائم في الدول المتقدمة عكس الدول الضعيفة، وأن قوة الدولة من ضعفها يتحدد من خلال:

– قوة تنظيمها.

– القدرة على التخطيط.

– صياغة السياسات العامة وتطبيقها.

– قوة الحضور.

– قوة الدبلوماسية والمالية والبيروقراطية.

إن الجماعات قد تنافس دور الدولة في تأسيس وتقوية معايير موازية للانضمام إلى إطار جماعي معين، وإنشاء حدود لنظام معين عبر المؤسسات وسلوك الأفراد، وتكون مدعمة لشرعية وجود الدولة.

وقد طرح ميغدال نموذج رباعي يقوم على معياري القوة والضعف في المجتمع والدولة، واستنتج وجود النماذج التالية في العلاقة بينهما:

1. دولة قوية ومجتمع قوي.
2. دولة قوية ومجتمع ضعيف (النموذج الهرمي).
3. دولة ضعيفة ومجتمع قوي (النموذج المشتت).
4. دولة ضعيفة ومجتمع ضعيف (نموذج فوضوي).

III. تقييم الاقتراب:

يعد اقتراب علاقة الدولة بالمجتمع مهم في كشف طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع وكل العوامل والمتغيرات المؤثرة في التفاعلات بينهما، وهو مهم في دراسة العديد من الظواهر مثل التحولات التي تعرفها المجتمعات والثورات، كما أنه فتح المجال لإجراء دراسات مقارنة من خلال تحديد أنواع الدول وأنماط الفاعلين الاجتماعيين، إلا أنه انتقد لكونه عاجزا عن تحديد مفهوم الدولة والحدود بينها وبين المجتمع.

محاضرة بعنوان اقتراب الاقتصاد السياسي مقابل اقتراب التبعية

I. اقتراب الاقتصاد السياسي:

1. **تعريفه:** يعد اقتراب الاقتصاد السياسي من أقدم الاقترابات المستخدمة في تحليل النظم السياسية، حيث تناول كارل ماركس السياسة وظواهرها من مدخل الاقتصاد، كما ربط لوك بين العمل والملكية الخاصة والثروة، وكذلك آدم سميث بين السلطة ورأس المال.

لقد ظهر اتجاه يحاول الربط بين النظم السياسية ومستويات التنمية كرد فعل على منظري التنمية الذين تجاهلوا دور المتغيرات الاقتصادية في الحياة السياسية، خاصة مع الأهمية المتزايدة للقضايا الاقتصادية الدولية عالميا (تأثير النفط، دور الشركات متعددة الجنسيات، دور التجارة الدولية.)، بحيث وضع جملة من الشروط التي الأساسية التي اعتبرها ضرورية لقيام الديمقراطية، وهي:

- وجود اقتصاد أكثر توجها نحو السوق.
- مستوى اقتصادي تكنولوجي عالي.
- تقاليد ثقافية أكثر تسامحا وأقل انغلاقا وأكثر قابلية للحلول الوسط.
- مستوى عالي من التعليم.
- درجة عالية من التمدن.
- تعددية اجتماعية بما فيها طبقة برجوازية قوية ومستقلة.

وعليه كلما تحققت هذه الشروط تحققت الديمقراطية السياسية ومن ثم التنمية.

2. تقييمه:

لقد أسهم الاقتصاد السياسي في فهم السلوك السياسي من خلال المدخل الاقتصادي، ومكن من فهم الظاهرة السياسية في منظورها الكلي إلا أنه أغفل السياقات التاريخية.

وإن كان اقتراب الاقتصاد السياسي قد فسر الظاهرة السياسية من مدخل اقتصادي على المستوى الداخلي، فإن اقتراب التبعية قد فسر الظاهرة السياسية من مدخل اقتصادي لكن على المستوى الخارجي.

II. اقتراب التبعية:

1. تعريف اقتراب التبعية:

إن اقتراب التبعية هو اتجاه فكري جاء لتفسير تخلف دول العالم الثالث، وهو استكمال للفكر الماركسي، حيث فسر التفاعلات الدولية المتعلقة بالتخلف والتقدم وفقا لتقسيم دولي أكد أن الصراع الموجود بداخله هو صراع بين الدول المتقدمة والمتخلفة (شمال جنوب).

وكانت بدايات ظهوره في أمريكا اللاتينية على يد رواده راوول بريبيشRaoul Prebish ودوس سانتوس Dos Santos، لينتشر فيما بعد إلى آسيا وإفريقيا.

2. محتوى اقتراب التبعية:

يقوم اقتراب التبعية على الافتراضات التالية:

– التخلف والتقدم هو نتيجة نشأة النظام الرأسمالي، أي أن التخلف ليس ظاهرة متأصلة في اقتصاديات دول العالم الثالث.

- استنزاف فائض الدول وتصديره إلى المراكز الرأسمالية.
- عدم التوازن بين المركز والمحيط.
- وجود تحالف بين القوى المسيطرة من الخارج والقوى المتحكمة داخليا في العالم الثالث.

أي أن هذا الاقتراب قائم على البعد الدولي للتنمية، وهي العلاقات العابرة للقارات والأوطان.

ويرى اقتراب التبعية أن تخلف العالم الثالث هو نتيجة طبيعية لتنمية العالم الأول، ويعتبر الاقتصاد الثنائي هو محور التحليل والذي يعني أن العامل الخارجي في مجتمعات الجنوب أوجد ثنائية اقتصادية امتدت إلى باقي المجتمعات (الاقتصاد التقليدي، الاقتصاد الحديث)، ويعتبر النظام العالمي وفق هذا الاقتراب هو وحدة التحليل الأساسية.

إن منظرو ومفكرو التبعية رأوا أن التبعية هي بين المركز والمحيط (الهامش)، حيث يتمثل المركز في الدول المتقدمة صناعيا وتكنولوجيا تتحكم فيها برجوازيات وطنية، مقابل دول الأطراف التي تتكون من تكوينات تعمل تحت هيكل النظام الرأسمالي العالمي، ووسيط بينه وبين الطبقة العاملة المحلية.

واعتبر سانتوس أن العلاقة بين دول المركز والمحيط لا يمكن أن تتغير إلا بتغير البيئة الداخلية والعلاقات الخارجية، بينما أبرز سمير أمين أن فكرة التنمية غير المتساوية خاصة وأن دول المحيط لا تمتلك الإمكانيات الاقتصادية التي تمكنها من تحدي الاحتكارات الأجنبية، وهذا ما يؤدي إلى تعميق التخلف.

التنمية ⟵ **القضاء على التبعية**

3. تقييم الاقتراب:

قدم اقتراب التبعية تحليلا مهما لدول العالم الثالث، كما أنه مكن من تحليل ودراسة عدة ظواهر كالحركات السياسية، النظام الدولي، الاقتصاد العالمي وأدواته ونتائجه، وقد أثبت الواقع بعض فرضياته (المديونية، المشروطية)، إلا أنه رغم ذلك لم يسلم من الانتقادات منها خاصة إهماله للعوامل الداخلية، كما أن التخلف ليس دائما نتاج الرأسمالية.

محاضرة بعنوان:اقتراب الكوربوراتية corporatisme

لقد ظهرت الكوربوراتية في ظل عدم الرضا بالاقترابات التي طرحتها المرحلة السلوكية، وترجع أصولها الفكرية إلى الفكر السياسي المحافظ الذي ظهر في القارة الأوربية في القرن 19، الذي جاء كرد فعل على الفكر الماركسي والليبرالي.

I. تعريف اقتراب الكوربوراتية:

تعرف الكوربوراتية أو التعاضدية حسب هوارد فياردا haward wiarda بأنها "نظام للسلطة والمصالح يركز على التمثيل الوظيفي، واندماج العمل ورأس المال في نظام تراتبي، تتم قيادته وتوجيهه من قبل الدولة".

كما يعرفها شمبيتر Schumpeter على أنها " نظام تمثيل المصالح، تنتظم فيه وحدات تنظيمية في عدد من الفئات المتمايزة وظيفيا، والإكراهية في الانتماء إليها، وغير التنافسية، والتي ترخص لها الدولة عادة أو أنشأتها ،

وتمنح هذه الوحدات حق احتكار تمثيل الفئات المندرجة داخلها مقابل مشاركتهم في اختيار القيادة وتنظيم المطالب المساندة"

. ويرى شمبيتر أنه من شروط وجود نظام كوربوراتي:

- تحديد جماعات المصالح تحديدا قانونيا واضحا.
- اتسام التمثيل بالثبات والاستمرار.

وعليه، فإن الكوربوراتية تركز على الأبعاد القانونية للعلاقة إلى جانب الأنماط السلوكية غير الرسمية.

ويحاول اقتراب الكوربوراتية الكشف عن طبيعة العلاقة بين الدولة والجماعات، ويقوم على افتراض أن :

- للدولة سياسات توجيه الجماعات.
- وجود قيود وضوابط قانونية على نشاط الجماعات.
- جماعات المصالح مندمجة في نسق الدولة وتساعد الجهاز الحكومي على صياغة ورسم السياسات العامة.

II. أشكال الكوربوراتية:

تم تصنيف الكوربوراتية إلى عدة أشكال، هي:

1.الكوربوراتية الطبيعية أو التاريخية والقائمة على تنظيم الدولة على أساس المجموعات الاجتماعية التقليدية.

2. الكوربوراتية الأيديولوجية: حيث التنظيمات الاجتماعية والسياسية ترسخ وتؤيد النظام السياسي الفاشي (الديكتاتورية في إيطاليا، اسبانيا، البرتغال).

3. الكوربوراتية المعلنة: حيث التنظيم الكوربوراتي الرسمي قائم على الممارسات القعية تحت مسمى الديمقراطية (الديمقراطية الوصائية أو الموجهة).

4. الكوربوراتية الجديدة: وهو الشكل الجديد لتمثيل ونشاط جماعات المصالح في المجتمعات التعددية والليبرالية حيث تنسق مجموعات المصالح مع بعضها ومع الحكومة لتحديد ورسم السياسات العامة الاجتماعية والاقتصادية في إطار عقد اجتماعي (الأجور، التشغيل....).

كما تم تقديم تصنيف آخر يضم الأشكال التالية:

1.الشكل التعددي الذي يرى أن العلاقة بين الجماعات والدولة تنافسية، والصراع بينها يحل بالمفاوضات والمساومات، ويتم باندماج جماعات المصالح في اتخاذ القرار في الدول الحديثة.

2.الشكل التوحدي الذي تسيطر فيه الدول والبيروقراطية والنخبة على الجماعات، وتنظم نشاطها (دول العالم الثالث).

III. تقييم الاقتراب:

تشكل الكوربوراتية أداة تحليلية ملائمة خصوصا في ظل سيطرة الدولة على الحياة الاقتصادية والاجتماعية وتبني التخطيط المركزي للتنظيم بشكل مباشر، إلا أن مفهومها محدود نسبياً بسبب القيود المرتبطة به ومحدودية إمكانات تطبيقه، فعلى مستوى المفهوم توجد صعوبة تعدد استخداماته، ومن ناحية أخرى هناك صعوبات في تطبيق النموذج خصوصا في المجتمعات التي تضم بنيات اقتصادية متعددة الأشكال، وقطاع غير رسمي كبير، ووجود شبكات واسعة من العمل والتبادل تقع خارج نطاق القدرة التنظيمية للدول.

المحور الثالث: معايير تصنيف النظم السياسية

إن تطور نظم الحكم منذ الحضارات القديمة إلى يومنا هذا قد أفرز أنظمة سياسية عديدة، ذات خصائص مختلفة ومعقدة، ما نتج عنه تعدد في معايير تصنيفها وجمعها في أنماط تسهل على الدارس القيام بعملية المقارنة بينها واكتشاف خصائصها.

وبالنظر إلى تعدد المعايير فإن عملية التصنيف تعتبر جد معقدة وصعبة، لهذا سنكتفي بالإشارة فقط إلى أهم المعايير سواء التقليدية أو الحديثة التي استطاعت أن تتناسب مع أكبر عدد من الأنظمة السياسية عبر العالم بأبعادها الجغرافية والاجتماعية والثقافية.

محاضرة بعنوان: المعيار التقليدي في تصنيف النظم السياسية

عرف الفكر السياسي محاولات عديدة لتصنيف النظم السياسية منذ أرسطو حتى بدايات القرن الماضي، وذلك في إطار ما سمي بالتقسيم الكلاسيكي أو التقليدي للنظم السياسية والذي اعتمد على المعيار العددي للمشاركين في الحكم وطبيعة النخبة الحاكمة وانتماءاته.

كما عرفت هذه المرحلة التركيز على تصنيف الحكومات وتحديد أشكالها انطلاقا من مكانة الحاكم والسلطات السياسية المشكلة لنظام الحكم.

-أهم التصنيفات التقليدية:

صنف أفلاطون أنظمة الحكم حسب معيار الأفضلية إلى:

- الحكومة الأرستقراطي
- الحكومة الثيموقراطية: العسكرية
- الحكومة الأوليغارشية
- الحكومة الديمقراطية
- حكومة الطغيان

ويعتبر تصنيف أرسطو للأنظمة السياسية من أقدم التصنيفات القائمة على أساس العدد ومن يشارك في الحكم، وقد بنى أرسطو تحليله من خلال دراسة 158 دستور دولة مدينة لمعرفة أي الدساتير التي تحققا للاستقرار السياسي، بحث صنف الأنظمة السياسية إلى:

على أساس العدد		ملكية	أوليغارشية	ديمقراطية
على أساس الالتزام بالمبادئ الدستورية	نظم حكم صالحة	ملكية	أرستقراطية	ديمقراطية
	نظم حكم فاسدة	الطغيان	أوليغارشية	الغوغاء

وقد اعتمد منهج أرسطو في تصنيف الأنظمة السياسية لدى أغلب المفكرين وامتد حتى الفكر السياسي الحديث. وعلى هذا الأساس ظهرت عدة تصنيفات للأنظمة السياسية أهمها:

1. **من حيث خضوعها للقانون:** الحكومة الاستبدادية، الحكومة القانونية.
2. **من حيث الرئيس الأعلى للدولة:**

– الحكومة الملكية التي تمارس فيها السلطة عن طريق الوراثة، من طرف ملك غير مسؤول جنائيا وسياسيا.

– الحكومة الجمهورية: التي يتم فيها فيها انتخاب شخص من طرف الشعب لمدة معينة.

ويكمن الفرق بين الأنظمة الملكية والجمهورية فيما يلي:

معايير التفرقة / نظام الحكم	الملكية	الجمهورية
تولي الحكم	بالوراثة	بالانتخاب
الامتيازات	وجود امتيازات	حقوق وواجبات
المسؤولية	انعدام المسؤولية	وجود مسؤولية
العلاقة مع الأحزاب السياسية	استقلالية الملك عن الأحزاب	ارتباط الحكم بالأحزاب السياسية

3. **من حيث مصدر السيادة:**

– الحكومة الفردية Monocratie: تتركز السلطة في يد شخص واحد، ومن أشكالها: ملكية استبدادية، ملكية قانونية، حكومة ديكتاتورية كالنظام الفاشي والنازي، أو ديكتاتورية تجريبية كالنظم العسكرية.

– **الحكومة الأرستقراطية أو حكومة الأقلية Oligarchie/Aristocrate**: حيث تكون السلطة في يد أقلية أو مجموعة من الأفراد، وهي قد تكون حكومة أرستقراطية (متميزون من حيث الأصل والعلم والمركز الاجتماعي)، أو حكومة أوليغارشية تحكم بالقوة.

– الحكومة الديمقراطية: حكومة الشعب.

محاضرة بعنوان: معيار الفصل بين السلطات في تصنيف الأنظمة السياسية

1. تعريفه: يعتبر مبدأ الفصل بين السلطات الركيزة الأساسية لأحد أهم التصنيفات المعروفة للأنظمة السياسية، جاء نتيجة تطور الحياة السياسية واتساع وظائف الدولة بعد انفصال السلطة عن الأشخاص الحاكمين.

إن فكرة الفصل بين الهيئات الحاكمة والدولة فكرة قديمة، لكنها تبلورت بوضوح على يد المفكر الفرنسي مونتسكيو. فالمبدأ يجد أصله في الفلسفة الإغريقية حيث رأى أفلاطون أن وظائف الدولة يجب أن توزع بين هيئات مختلفة بالتوازن والعدل، وهذه الهيئات هي:

- مجلس السيادة
- جمعية الحكماء (تشرف على تطبيق الدستور)
- مجلس الشيوخ وهو مجلس منتخب مهمته التشريع.

أما أرسطو فقسم وظائف الدولة إلى ثلاث،

وهي:

- وظيفة المداولة
- وظيفة الأمر
- وظيفة القضاء

وحث أرسطو على ضرورة التعاون بين هذه الوظائف وتوزيع السلطة بينها تجنبا للاستبداد.

أما بالنسبة لجون لوك فقد كان من أبرز أهمية الفصل بين السطات في العصر الحديث في مؤلفه الحكومة المدنية "1690"، بحيث قسم وظائف الدولة إلى الأنواع التالية:

- الوظيفة التشريعية.
- الوظيفة التنفيذية.
- الوظيفة الاتحادية (إعلان الحرب والسلم)
- مهمة التاج (الملوك وما يخصهم من حقوق وامتيازات)

وأكد لوك على ضرورة الفصل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية لضمان التوازن بينهما، كما أباح للشعب حق الثورة لمقاومة الطغيان.

2. مبدأ الفصل بين السلطات عند مونتسكيو:

لم تتبلور معالم مبدأ الفصل بين السطات إلا على يد المفكر الفرنسي مونتسكيو في مؤلفه الشهير روح القوانين عام 1748، حيث قسم وظائف الدولة إلى الوظيفة التشريعية والتنفيذية والقضائية، ودعا إلى إقامة التوازن بينها لتفادي سوء استعمال السلطة. كما اعتبر أن تقسيم السلطات والموازنة بينها هي الوسيلة الأمثل للحصول على الاعتدال في التعامل بينها والموازنة بين صلاحياتها، وأن القاعدة التي تضمن الحرية هي أن السلطة توقف سلطة.

3. تطبيقات مبدأ الفصل بين السطات:

اختلفت تصنيفات الأنظمة السياسية وفق معيار الفصل بين السطات تبعا للعلاقة التي تربط كل سلطة بالأخرى، وفقا للأشكال التالية:

- **النظام البرلماني:** يتميز بالتوازن والمساواة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وهو يقوم على ركنيين أساسيين هما **ثنائية السلطة التنفيذية** التي تتشكل من رئيس دولة غير مسؤول ووزارة تقع على عاتقها كامل المسؤولية السياسية وتشكل المحور الرئيسي للسلطة التنفيذية، **والتعاون والتوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية.**
- **النظام الرئاسي:** يتميز نظريا بالفصل التام بين السلطتين التشريعية والتنفيذية مع رجحان كفة السلطة التنفيذية من الناحية العملية، وهو يقوم على ركنيين أساسيين هما رئيس **جمهورية منتخب من الشعب يجمع بين رئاسة الدولة والحكومة، وفصل تام بين السطات نظريا.**
- **نظام الجمعية:** ويقوم على ركنيين أساسيين هما **تركيز السلطة في يد البرلمان** أي ترجيح كفته على كفة السلطة التنفيذية **وتبعية السلطة التنفيذية للبرلمان.**
- **النظام المختلط:** هو مزيج بين النظام البرلماني والنظام الرئاسي.

النظام الرئاسي	النظام البرلماني
1. الفصل الجامد بين السلطات	1. الفصل المرن بين السلطات

2. أحادية السلطة التنفيذية 3. لا يوجد مجلس وزراء 4. مظاهر رقابة البرلمان على الرئيس: – للكونغرس دور في تكوين السلطة التنفيذية من خلال اختيار الرئيس ونائبه. – تعيين الكونغرس لنائب الرئيس في حال خلو منصبه – ممارسة الكونغرس لاختصاصات ذات طبيعة تنفيذية منها اشتراكه في تعيين كبار موظفي دولة الاتحاد – موافقة المجلس على تعيين السفراء – ضرورة موافقة المجلس على المعاهدات الدولية بأغلبية الثلثين. – ممارسة سلطة التحقيق. – سلطة عزل الرئيس أو نائبه في حالة الإدانة. 5. مظاهر رقابة الرئيس على الكونغرس: – تأثير الرئيس من خلال نظام الثنائية الحزبية. – دوره من خلال الجماعات الضاغطة. – التأثير من خلال اللجان البرلمانية – مشاركة الرئيس في التشريع من خلال الرسالة السنوية أو تقديم اقتراحات من خلال أصدقائه في المجلس – الفيتو الرئاسي بالاعتراض على القوانين. – حق اقتراح المسائل المالية من خلال رسالة الميزانية السنوية.	2. ثنائية السلطة التنفيذية (ملك أو رئيس + رئيس وزراء) 3. وجود مجلس وزراء 4. عضوية مزدوجة للوزارة والبرلمان 5. المسؤولية الوزارية الجماعية والفردية. 6. مظاهر رقابة السلطة التشريعية على السلطة التنفيذية: – حق حجب الثقة من الحكومة. – توجيه أسئلة إلى أعضاء الحكومة. – حق طرح موضوع عام للمناقشة. حق إجراء تحقيق. –الحق في استجواب أعضاء الحكومة. 7. مظاهر رقابة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية: – الحق في دعوة البرلمان للانعقاد – الحق في فض دورات انعقاد البرلمان، تأجيل أو إرجاء انعقاده. – الاتصال بالبرلمان وحضور جلساته – الجمع بين عضوية الوزارة وعضوية البرلمان – اقتراح مشاريع القوانين – التصديق أو الاعتراض على القوانين – حق حل البرلمان

نظام الجمعية	**النظام شبه الرئاسي (النظام المختلط)**
1.نظام الجمعية ويسمى النظام المجلسي ونظام حكومة الجمعية 2. قوة البرلمان وتركيز السلطة بيده 3. خضوع الحكومة للبرلمان 4. البرلمان هو من يعين أعضاء الحكومة وله حق عزلهم 5. كل تصرفات الحكومة خاضعة لإشراف البرلمان دون أن يكون له حق الاعتراض 6. ممارسة الحكم وفق مبدأ القيادة الجماعية	1. نظام مختلط مزيج بين البرلماني والرئاسي 2. ثنائية السلطة التنفيذية مع قوة رئيس الجمهورية 3. نظام يخص الدول الجمهورية فقط 4. سلطة المبادرة التشريعية لرئيس الجمهورية 5.الحكومة مسؤولة أمام البرلمان الذي له حق سحب الثقة منها، مقابل حق السلطة التنفيذية في حل البرلمان. 6. الموقع الفعلي لرئيس الجمهورية هو الذي يحدد طبيعة النظام السياسي، بحيث: – إذا كان الرئيس من الأغلبية فهو قريب للنظام الرئاسي. –إذا كان الرئيس ليس من الأغلبية فهو أقرب للنظام البرلماني

4. تقييم مبدأ الفصل بين السلطات:

– الإيجابيات:

– منع الاستبداد وصيانة الحريات.

– تحقيق شرعية الدولة.

– إتقان وحسن أداء وظائف الدولة.

– استقلالية السلطة القضائية.

– منع انهيار السلطة دفعة واحدة عند حصوص أزمة في المجتمع.

– الفصل بين السلطات ركن أساسي من أركان النظام الليبرالي الديمقراطي.

– السلبيات:

– مبدأ وهمي يستحيل تطبيقه على أرض الواقع.

– تغير والظروف التي ظهر فيها المبدأ

– الحجم المتزايد للسلطة التنفيذية وتضاعف دورها على حساب السلطات الأخرى.

– تأثير الظاهرة الحزبية على الحياة السياسية.

محاضرة بعنوان: نمط السلطة وطريقة ممارستها كمعيار لتصنيف الأنظمة السياسية.

صنف بيتر ميركل Peter Merkel الأنظمة السياسية وفق معيار الفصل نمط السلطة وطريقة ممارستها إلى ثلاث مجموعات رئيسية هي: الديمقراطية، الشمولية، التسلطية وذلك وفقا للمعايير التالية:

نمط السلطة / معيار التصنيف	الديمقراطية	التسلطية	الشمولية
الشرعية	على أساس سيادة الشعب		معتقدات وايديولوجية
الدخول إلى السلطة	مفتوح	مقيد ومحدد	مغلق
احتكار السلطة	شرعية ديمقراطية	أقلية شرعيتها مفروضة	قيادة تفرض أيديولوجيا عن طريق القوة
نمط السلطة	تعددي	تعددي محدود	احتكار السلطة مع غياب الفصل بين السلطات
الطموح نحو السلطة	مقيد	موسع	غير محدود
طريقة الحكم	دولة القانون	بين القانون والقمع	–غياب حكم القانون –قمع منظم

I. الأنظمة الديمقراطية:

1.مفهوم الديمقراطية وتطورها:

الديمقراطية في الأصل كلمة يونانية مكونة من مقطعين وهما Demos وتعني الشعب وkratos وتعني حكم الشعب، أما اصطلاحا فقد تعددت التعاريف ولم يوجد اتفاق حول المفهوم الحقيقي للديمقراطية، حيث عرفها جون ستيوارت ميل بأنها "شكل من أشكال الحكم الذي يمارس فيه الشعب كله أو القسم الأكبر منه سلطة الحكم"، كما عرفها الرئيس الامريكي لنيكول بأنها "حكم الشعب بواسطة الشعب ومن أجل الشعب".

وقد ارتبط مفهوم الديمقراطية بتطور المجتمعات وما صاحبها من تغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية وهذا ما جعل منها تحمل عدة معاني ودلالات، حيث مرت الديمقراطية بالمراحل التاريخية التالية:

– مرحلة ما قبل الديمقراطية الليبرالية:

ظهرت فكرة الديمقراطية بداية عند الفلاسفة اليونان حيث أشار أفلاطون إلى أن مصدر السيادة هو الإرادة المتحدة للمدينة، وقد سادت الديمقراطية المباشرة في اليونان التي كانت لها الفضل افي ارساء المنهج الديمقراطي. كما ظهرت الأفكار الديمقراطية في ظل حركة الإصلاح الديني في العصور الوسطى التي مهدت لحرية الأفراد من الكنسية، ضف إلى ذلك دور الاسلام في ارساء مبدأ الشورى.

– الديمقراطية الليبرالية (الكلاسيكية):

وارتبطت بعصر التنوير حيث ظهرت بعد ظهور التيار الاقتصادي الليبرالي، وكان من أهم ما تميزت به التشديد على **مبدأ الحرية** وظهر ذلك من خلال التأكيد على حقوق الانسان (الثورة الفرنسية 1789)، والفصل بين السلطات وتكريس مبدأ الاقتراع.

– الديمقراطية الاشتراكية الاجتماعية:

واستمدت جذورها من النظرية الماركسية القائمة أساسا على فكرة **المساواة** وتدخل الدولة لتحقيق المطالب الاقتصادية والاجتماعية للأفراد وأولوية الجماعة على الفرد، ورغم فشل الأنظمة التي طبقت الطرح الماركسي إلى أن المبادئ الاقتصادية والاجتماعية التي طرحتها الديمقراطية الاشتراكية قد تدعمت بها الديمقراطية الليبرالية.

2. صور الديمقراطية:

– **الديمقراطية المباشرة:** التي يتولى فيها الشعب حكم نفسه بنفسه، وهي التي سادت في المدن اليونانية.

– **الديمقراطية النيابية: و**هي التي تأخذ بها معظم دول العالم، تقوم على وجود مجلس يتكون من نواب عن الشعب يتكلمون عنه ويتخذون القرارات نيابة عنه.

.

– **الديمقراطية شبه المباشرة:** وهي تدعيم الديمقراطية النيابية ببعض مظاهر الديمقراطية المباشرة حيث يستطيع الشعب مراقبة نوابه وذلك عن طريق: الاعتراض الشعبي، الاستفتاء الشعبي، الاقتراح الشعبي، الحل الشعبي، حق الناخبين في إقالة نوابهم . .

3. مبادئ وأسس النظام الديمقراطي:

– توافر الحريات الاساسية كحرية التعبير

– مبدا التمثيل الشعبي

– المشاركة السياسية

– الانتخابات: وجود انتخابات حرة ونزيهة وبشكل دوري

– الفصل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، ومبدأ سيادة القانون.

– التعددية النيابية الرقابة القضائية.

– وضع قيود سياسية وقانونية امام محاربة مبدأ السلطة

4.تقييم الأنظمة الديمقراطية:

تعتبر الأنظمة الديمقراطية من أكثر نظم الحكم السائدة في العالم المعاصر بعد فشل وانهيار جميع بدائل الديمقراطية، حيث ساهمت مزاياها في استمرارها لكونها تضمن الحريات وتحقق مبدأ المساواة أمام القانون، غير أن تصدع مبدأ حكم الأغلبية الذي انتهى الى حكم الأقلية التي تمتلك المال والنفوذ وكذا استبداد المجالس المنتخبة وتحقيق أعضائها لمصالحهم الشخصية أدى الى حصول تغيرات عميقة في الديمقراطية، مما حدى بالمفكرين الى طرح مبادئ جديدة لتكييف الديمقراطية مع أزماتها، ومنها: الديمقراطية التوافقية، الديمقراطية التشاركية..

II. الأنظمة الشمولية:

1. تعريفها: كلمة شمولية totalitarisme مشتقة من الفعل اللاتيني totalitas أي الكل أو الامتلاء، وهي نظام المجتمع المغلق. **و**تعرف الشمولية على أنها نظام سياسي يسيطر فيه حزب واحد على الحياة السياسية في الدولة مع عدم السماح بوجود معارضيه أو تداول سلمي على السلطة وهي مرتبطة ارتباطا وثيقا بوجود نظام بوليسي قوي يعتمد على القمع والارهاب والتدخل في الشؤون الخاصة للأفراد .كما تعرف على أنها نظام سياسي تكون

الدولة فيه تحت سلطة فرد أو فئة، دون وجود حدود لسلطة الدولة التي تسعى لتنظيم مظاهر الحياة الخاصة والعامة، وفي هذا الشأن تقول حنا أرندت: " الشمولية أنظمة سياسة تمارس الارهاب الشامل".

2. **خصائصها:** إن الشمولية كظاهرة تشكل صيغة استبداد ظهرت في القرن العشرين وارتبطت بالأنظمة النازية والفاشية.

وهي تعرف بجملة من الخصائص، حصرها ريمون آرون فيما يلي:

- نظام يعطي للحزب الواحد احتكار النشاط السياسي بكامله.
- القيام على الايديولوجية التي تمنح الدولة سلطة مطلقة.
- احتكار الدولة لوسائل القوة القمع والسيطرة على وسائل الاعلام.
- خضوع النشاطات الاقتصادية للدولة. .

أما كارل فريد يدرك فأشار الى 5 صفات للأنظمة الشمولية، هي:

- وجود حزب واحد تحت قياده الزعيم واحد رئيس ذو كاريزما.
- أيديولوجية الدولة الرسمية.
- جهاز بوليسي.
- ادارة مركزية الاقتصاد.
- احتكار وسائل الاتصال الجماهيري.

3. **أنواع الأنظمة الشمولية** :إن الأنظمة الشمولية هي أنظمه ديكتاتورية تعبر عن الحكم المطلق، وهي تصنف وفق الأشكال التالية:

– الديكتاتورية الفردية: وتعرف بانحصار الحكم في يد شخص واحد مثل الأنظمة الملكية الاقطاعية في أوروبا وحكم هتلر وموسوليني، والأنظمة الجمهورية في دول العالم الثالث.

– الديكتاتورية الجماعية: عن طريق حزب سياسي يصبح مصدرا للسلطة السياسية، وهو ما كانت عليه تجربة الاتحاد السوفيتي. **– الديكتاتورية التجريبية أو العسكرية:** وهي التدخل المباشر للجيش في الحياة السياسية، وقد انتشر كنظام بشكل واسع في أمريكا اللاتينية خلال الستينات والسبعينات، ويوصف النظام العسكري بالديكتاتوري لكونه يجمد العمل بالدستور أو يلغيه ويقلص الحريات ويحضر نشاط الأحزاب السياسية.

ويتم الوصول الى السلطة في هذه الأنظمة عن طريق الانقلاب العسكري الذي ينظم من طرف الجيش أو فئة منه، وذلك للإطاحة بالنظام المدني أو قلب نظام عسكري قائم.

4.التقييم:

إن الشمولية كمصطلح تم انتقاده لكونه واسع وغير دقيق في تصنيف الأنظمة السياسية كما أنه يمتاز بالتحيز الايديولوجي، وهي كظاهرة في الواقع ارتبطت بالنظام النازي والفاشي ونظام الاتحاد السوفيتي سابقا، غير أن هناك من يرى أن الشمولية لا تزال قائمة في العديد من الأنظمة التي تعرف تدخلا واسعا للدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية ككوريا الشمالية والصين وبورما والأنظمة الثيوقراطية مثل ايران والسعودية

III. الأنظمة التسلطية:

1. تعريفها وخصائصها:

التسلط لغة من الفعل يتسلط تسلطا ويقابله في اللغة الفرنسية Autoritarisme ويعني التحكم والتمكن والسيطرة.

أما اصطلاحا فيعرف النظام التسلطي بأنه التماهي (التداخل) بين الدولة والسلطة، بحيث يتمادى الحكام في احتكار مصادر الثروة والقوه وممارسة القمع. كما يعرفه خوان لينز بأنه "نظام سياسي يعتمد على الإكراه والعنف مع غياب ايديولوجية واضحة باسم فرد أو مجموعة.

وتعرف الأنظمة التسلطية بجملة من الخصائص، أهمها:

– قيود على التنافس السياسي: فالتسلطية معارضة للديمقراطية من حيث عدم السماح بوجود معارضة سياسية ومراقبة كاملة للحياة

السياسية وضعف الحريات العامة والفردية.

– تحقيق احتكار السلطة عن طريق احتراف المجتمع المدني وتحويل مؤسساته إلى مؤسسات تضامنية، حيث تعمل السلطة في هذه الأنظمة على تفكيك بنيه المجتمع وإعادة تركيبها على نحو تتمكن من اختراقه.

– غياب الايديولوجية مع اعتماد الأنظمة التسلطية على القومية والوحدة الوطنية.

– الإفراط في مركزية القيادة ووجود مؤسسات سياسية غير مستقرة وضعيفة.

– قيام شرعية الدولة على استعمال القوة أو التلويح بها.

- اختراق النظام الاقتصادي سواء عن طريق التأميم أو توسيع القطاع العام.
- حدود وقيود أمام استقلاليه السلطة القضائية.

2. أنواع الانظمة التسلطية:

قسم Philip Braud الأنظمة التسلطية إلى 4 أنواع، وهي:

– الأنظمة الاستبدادية المحافظة: وتتمثل في الأنظمة الملكية التي تعتمد على الشرعية التقليدية حيث تتمتع بالحكم المطلق، منها الأنظمة الملكية الأوروبية في العصور الوسطى وكذلك الأنظمة العربية (أنظمه الخليج) والتي سماها Samuel Eisenstadt بالأنظمة المحافظة الجديدة.

– الأنظمة الأوليغارشية أو النظم الوصائية: وتسمى أيضا بأنظمة الديمقراطية الوصائية التي تتوفر على برلمان وأحزاب سياسية لكن ذات نشاط محدود، في ظل احتكار السلطة من طرف أقلية.

– النظم الديكتاتورية الشعوبية: وتسمى بالنظم البونابارتية نسبة الى بونابرت نابليون، حيث تستمد بقائها من كاريزما الزعيم مع اعتمادها على شعارات القومية والشعوبية.

– النظم البيروقراطية التسلطية: وهي أكثر الانظمة التسلطية حداثة، وسماها هوارد فياردا بالنظم الكوربورانية التي تصبح فيها النخب البيروقراطية النافذة هي الحاكمة بعد تخلي النظم السياسية عن تطلعاتها الثورية. وهي أنظمة تتميز بفتح المجال أمام التعددية الاجتماعية (نظام الاتحاد السوفيتي وأنظمه الكتلة الشرقية في أوروبا سابقا).

3.تقييم الأنظمة التسلطية:

إن النظم التسلطية قد عرفت أشكالا تاريخيه مختلفة بدءا بالملكيات المطلقة وصولا إلى الديمقراطيات الوصائية، ويعد العالم الثالث أكثر المناطق التي شهدت هذا النوع من الأنظمة.

محاضرة بعنوان: تصنيف الأنظمة السياسية وفق المعيار الأيديولوجي:

الايديولوجية مصطلح مركب من مقطعين هما Idea أي فكرة وLogo أي علم، وهو يعني علم الأفكار. ويعود الفضل في استخدامه لأول مره إلى المفكر الفرنسي أنطوان ديستين 1816 -1754 والذي كان يهدف من ورائه الى تأسيس علم جديد هو علم الأفكار.

وتعرف الأيديولوجية اصطلاحا على أنها منظومة من الأفكار المترابطة بمجموعة اقتصادية أو سياسية أو عرقية أو غيرها، كما تعرف على أنها نظام الأفكار المتداخلة كالمعتقدات والأساطير التي تؤمن بها مجموعة معينة من الأفراد أو مجتمع ما وتعكس مصالحها واقتصادها واهتماماتها الاجتماعية والأخلاقيه والدينية والسياسية والاقتصادية وتبررها في نفس الوقت.

وهي تمتاز ب:

- الشمولية في التفسير والعمل على تعبئة الجماهير وتحريكها
- التركيز على العاطفة على مناشده العاطفة والتحيز والتعصب
- الطابع الصريح والإرادة في الالتفاف حول معتقد ايجابي او قيمي خاص

وقد عرف العالم صراعا بين ايديولوجيات مختلفة كالاشتراكية، الرأسمالية، الليبرالية، معتقدات دينيه، الإسلام...إلخ، وصنفت الأنظمة السياسية خاصة بعد الحرب العالمية الثانية إلى منظومين أساسيتين هما الاشتراكية والرأسمالية الليبرالية مع وجود أنظمة أخرى قامت ايديولوجيتها على أساس الدين كالدين الإسلامي.

I. الأنظمة السياسية الليبرالية:

1. تعريف الليبرالية:

اشتقت كلمه الليبرالية من الفعل Libérer. وهي كلمه يعود اشتقاقها إلى كلمة Liberaty وتعني الحر. وهي مذهب فكري اجتماعي سياسي يهدف الى تحرير الانسان كفرد وكجماعة من القيود الاقتصادية والسياسة والثقافية والدينية، ويقوم على ثلاثة أسس فكرية هي الحرية والليبرالية والعقلانية.

وقد عرفتها موسوعة السياسة بأنها مذهب رأسمالي ينادي بالحرية المطلقة في الميدانين الاقتصادي والسياسي، كما تم تعريفها بأنها أيديولوجية سياسية واقتصادية واجتماعية تتضمن معاني الدفاع عن الحرية الشخصية للفرد وانفتاح المجتمع وبناء نظام سياسي يحترم الحرية الفردية ويقلص من تدخل الدولة.

أما النظام السياسي الليبرالي فعرف بأنه نظام ديمقراطي قائم على مجموعة من الأسس أهمها:

- حماية الحريات الفردية والخاصة.
- العلمانية من خلال فصل الدين عن الدولة.
- مبدأ الفصل بين السلطات.
- التعددية السياسية (النظام الديمقراطي).

2. نشأة وتطور الليبرالية:

نشأت الليبرالية في ظروف اجتماعية اقتصادية وسياسية ارتبطت بالتجارب الأوروبية التي كانت سائدة من حيث الاضطهاد الكنسي واستبداد الملكيات المطلقة، حيث تبلورت في القرنيين 17 و18 أثناء حركة الإصلاح الديني وبداية النهضة الأوربية وسيادة الحركة التنويرية التي نادت بإطلاق العنان لحرية العقل وتخليصه من قيود الكنيسة، تزامنا مع صعود البرجوازية وتطلع الفرد نحو التحرر الاقتصادي.

وقد تطورت الليبرالية وفق المراحل التالية:

- **الليبرالية الكلاسيكية:** قامت على الحرية الفردية ومنع تدخل الدولة. يعتبر جون لوك من أهم منظريها، وتنطلق نظريته من فكرة العقد الاجتماعي في تصوره لوجود الدولة، غير أن المنظر الأكبر لها هو جون ستيوارت ميل صاحب كتاب الحرية.

- **الليبرالية الاجتماعية:** تشكل صورة من صور تنازل الليبرالية عن منهجها الصارم نتيجة الأزمات التي عرفتها الرأسمالية خاصة الأزمة الاقتصادية لعام 1929، حيث توصل المفكرون الى أن دور الحكومة ضروري من أجل توفير الشروط التي يمكن بها للأفراد ممارسة حرياتهم وتحقيق منافعهم.

- **ليبرالية العولمة:** أو النيوليبرالية التي تمت العودة من خلالها الى الليبرالية الكلاسيكية من خلال التخفيف من التدخل الحكومي في انتقال المال عبر الحدود والأسوار، والعودة إلى المنطق الليبرالي القاضي بوجوب اختزال سلطات الدولة وتقليص دور القطاع العام مقابل توسيع دور القطاع الخاص.

3. تقييم الليبرالية:

إن الليبرالية كأيديولوجية قد فرضت نفسها وسيادتها على أغلب الأنظمة السياسية في العالم وذلك من خلال النموذج الديمقراطي في الحكم، حيث أصبحت واسعة الانتشار خصوصا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وهي كنظام أثبت فاعليتها وقابليتها للتطور والتجدد مع ما تتميز به من إعطاء الفرص وتوسيع الحريات بحيث اعتبرها فوكوياما صاحب كتاب "نهاية التاريخ" كنقطة النهاية في الأيديولوجية الإنسانية والصورة النهائية لنظام الحكم البشري.

لكن رغم ذلك فلقد تم توجيه عدة انتقادات لها منها إهمالها للأخلاق وتركيزها على الفرد، مع إثبات النظم الغربية لفشلها وعلى أنها صورة أخرى من صور الاستبداد والاستغلال باسم الديمقراطية.

II. الاشتراكية:

يشكل النظام الاشتراكي نظاما يتعارض مع الرأسمالية التي ساهمت في تشكله، حيث أدت الى إفرازات الثورة الصناعية وما نتج عنها من بؤس لدى الطبقات العمالية إلى البحث عن سبل لمواجهة كل أشكال الفقر والاستغلال التي كانت تعيشها الطبقات الكادحة أنذاك.

1. تعريف الاشتراكية ومراحل تطورها:

الاشتراكية لغة من الاشتراك Socialisme، فاشترك الرجلان أي أن كل واحد منهما شريك للآخر. أما اصطلاحا فهي مجموعة متكاملة من الأفكار والنماذج والوسائل السياسية والاجتماعية تدعو إلى ضرورة إقامة مجتمع تسوده العدالة والمساواة. ومن وجهة النظر الماركسية تمثل الاشتراكية المرحلة الأولى للشيوعية، وأساسها الاقتصادي الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج، وقاعدتها السياسة الجماهير الكادحة بقياده الطبقة العمالية.

وقد تطورت الاشتراكية عبر المراحل التالية:

– **الاشتراكية الطوباوية (الخيالية / المثالية):** يعد أفلاطون من أوائل من نشر الفكر الطوباوي من خلال الدعوة الى بناء ما أسماه الجمهورية الفاصلة، إلا أن الأفكار الاشتراكية بدأت تطرح بقوة في المجتمع الأوروبي بعد ما أفرزته الثورة الصناعية من استغلال فادح للعمال وسوء أوضاعهم الاجتماعية مقابل تكديس الثروات لدى أصحاب العمل، حيث طرح مجموعة من المفكرين سمو بالطوباويين مبادئ لرفع الظلم والتفاوت الطبقي ومن أبرز هؤلاء سان سيمون وروبرت أوين وشارل فوريه الذين دعوا إلى إقامة علاقات ولجان تعاون بين رؤساء العمل والعمال (أفكار بعيدة عن الواقع)

– **الاشتراكية الإصلاحية الديمقراطية:** حيث دعا مفكروها (ومنهم إدوارد بيرنشتاين) إلى الانتقال إلى الاشتراكية عن طريق الديمقراطية، واعتبروا وجود الدولة ضروري وأن التحول لابد أن يحدث تدريجيا عن طريق الاصلاحات الاجتماعية (أيدهم ماركس في البداية).

– **الاشتراكية العلمية لكارل ماركس):** بداية من النصف الثاني من القرن 19 حدثت طفرة نوعية في المفاهيم الاشتراكية وذلك من خلال ما قدمه كارل ماركس، حيث جعل من الاشتراكية علما ونظرية قائمة وشاملة فلسفيا واقتصاديا وسياسيا واستطاع نقل هذا الفكر الى الواقع ليتجسد من خلال عده أنظمة سياسية في العالم.

تقوم الاشتراكية العلمية لكارل ماركس الذي عرف بانتقاده للرأسمالية على أسس علمية منطقية انطلاقا من فلسفة هيغل صاحب نظرية التطور الديالكتيكي (كل فكره تحمل بذور فنائها)، وقد انطلق ممن فكرة أن المادة وليس الأفكار هي من تحرك الطور البشري وأن علاقات الانتاج هي التي تحدد أفكاره.

وتطبيقا للمادية الجدلية على الحياة الاجتماعية والسياسية توصل ماركس إلى أن كل نظام اجتماعي يحمل في طياته بذور فنائه حيث تنشأ قوى تناهضه وحتى تقضي عليه وما من مرحلة في التاريخ لم تشهد هذا التطور، حيث مرت البشرية بالتطورات التالية:

المجتمع المشاعي⇦ المجتمع العبودي-⇦المجتمع الاقطاعي ⇦الرأسمالية⇦الاشتراكية⇦الشيوعية

2. أسس النظام الاشتراكي:

- الملكية الجماعية لوسائل الانتاج
- اشباع الحاجات المادية والمعنوية الجماعية
- الاعتماد على المركزية في التخطيط (تدخل دولة)
- أما في المجال السياسي خصوصا: وجود السلطة السياسية في يد الطبقة العاملة، وجود حزب طلائعي يقود الدولة والمجتمع، مشاركة جماهيرية واسعة توفرها المنظمات الشعبية.

3. تقبيم النظام الاشتراكي:

طبق النظام الاشتراكي في الاتحاد السوفيتي وانتشر بعدها في عدد من دول العالم الثالث وبالخصوص أوروبا الشرقية، غير أن اعتماده على المركزية الشديدة وما نتج منها من بيروقراطية معقدة وبقاء نظام الاستغلال أدى إلى سقوطه في الاتحاد السوفياتي، وهو ما أعطى الضوء الأخضر لجماهير أوروبا الشرقية للخروج والمطالبة بإصلاح النظام السياسي لمجتمعاتها وهو ما حدث فعلا في بولندا المجر تشيكوسلوفاكيا رومانيا بلغاريا المانيا الشرقية. ورغم زواله في العالم لا تزال بعض الدول تعرف تطبيقا لبعض مبادئ النظام الاشتراكي منها الصين وكوريا الشمالية.

III. النظام السياسي في الإسلام:

1. تعريف النظام الإسلامي:

يعبر النظام الإسلامي عن نظام تسري فيه المنظومة التشريعية الاسلامية على الإقليم والأشخاص، وعن نظام سياسي يسعى إلى تطبيق العدل في إدارة الحكم، وإقامة الدين وتحقيق مصالح الرعية، معتمدا في ذلك على جملة من المبادئ والأسس، منها:

-الحاكمية لله والخلافة للأمة: فالحاكمية المطلقة لله أو الحكم بمفهوم التبشير هو رسالة وأمانة يتحملها الإنسان.

- مبدأ الشورى: وتعرف الشورى على أنها اجتماع الناس على استخلاص الصواب لطرح جملة أراء في مسألة للاهتداء إلى قرار. قال تعالى: "وشاورهم في الأمر" (آل عمران، الآية:159)، وتشكل الشورى أداة لتنفيذ سلطة الحاكم .

– **مبدأ العدالة الاجتماعية:** فقد دعى الله تعالى إلى التصرف في الملك على أساس العدل: "إن الله يؤمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل".(الآية58، سورة النساء).

– **مبدأ الحرية والمساواة:** فالإسلام يضمن الحرية لكن في إطار احترام حدود الشريعة.

– **مبدأ المسؤولية** :يقول الرسول صلى الله عليه وسلم: "كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته".

– **مبدأ تكريم الإنسان:** "ولقد كرمنا بني آدم.....وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلا" (الإسراء: الآية 70).

2. **طبيعة النظام السياسي في الإسلام:**

إن النظام السياسي في الاسلام ذو طبيعة خاصة فالدولة وجدت بعقد شرعي وتسير مؤسساتها وفق مبدأ الشورى، مع الاعتماد على المرجعية التشريعية القائمة على حاكمية الله وتقييد السلطات وفقا لما أمر به الله، وإدارة النظام من طرف خليفة الله على الارض وهو الانسان

.

– **السلطة التنفيذية :**

لا تختلف السلطة التنفيذية في المفهوم الإسلامي عن مفهومها في الدول الغربية، فهي تتكون من الإمام أو الخليفة والوزراء والولاة وحكام الأقاليم والولايات، إلا أنها تتم بطابع خاص من حيث تشكلها وخصائصها.

يقوم على رأس السلطة التنفيذية في الإسلام الإمام أو الخليفة، وتعرف الخلافة حسب الماوردي بأنها "خلافه النبوة في حراسة الدين وسياسة الدنيا"، ويقول محسن الأمين بأنها رئاسة عامة في أمور الدين والدنيا. وقد اتفقت كبريات المدارس الإسلامية السنية والشيعية على وجوب الخلافة والإمامة لقيام الدين والحدود ودفع المضار وجلب المنافع، وتحصين الثغور واستتباب الأمن.

وقد ظهرت مسألة الخلافة في الإسلام بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم الله عليه وسلم الذي أقام الدولة الإسلامية في المدينة، حيث تمت ثم مبايعة أبو بكر الصديق خليفة له وسمي بخليفة الرسول صلى الله عليه وسلم. وتطلق على الخلافة عدة ألقاب كأمير المؤمنين والإمامة.

– **شروط الخلافة:**

تعرض الفقه الإسلامي لشروط الخلافة بالتفصيل، وأبرزها الماوردي في مؤلفه الأحكام السلطانية والولايات الدينية، وهي 07 شروط:

– العدالة.

- العلم المؤدي إلى الاجتهاد.
- سلامه الحواس من السمع والبصر والسان.
- سلامة الأعضاء من نقص يمنع من استيفاء الحركة وسرعة النهوض.
- الرأي المفضي الى سياسة الرعية وتدبير المصالح.
- الشجاعة والخبرة المؤدية الى مواجهه العدو.
- النسب القرشي الذي أصبح في عصرنا الحالي يشكل شرطا نظريا بحثا صعب التطبيق.

– طرق اختيار الخليفة وانعقاد الإمامة:

يذهب معظم الفقهاء إلى أن الخلافة تعقد بطريقتين هما البيعة، الاستخلاف أو العهد، وهناك من يضيف طريقة ثالثة هي الاستيلاء

- **البيعة:** ويعرفها ابن خلدون بأنها العهد على الطاعة، ويتفق الفقهاء على أن من يتولاها هم أهل الحل والعقل وأهل الاختيار الذين يجب أن يتوفر فيهم شروط أهمها العدالة الجامعة، العلم، الرأي والحكمة وبعد قيام أهل الحل والعقد بمبايعة الإمام فيها يسمى بالبيعة الخاصة يجب ان تتم البيعة العامة من كافة المسلمين.

- **تعيين الخليفة بولاية العهد أو الاستخلاف:** وتعني ولاية العهد أن يعهد الحاكم إلى شخص بعينه أو بواسطة تحديد صفات معينة فيه ليخلفه بعد وفاته، سواء كان قريبا أو بعيدا شرط توفر شروط الخلافة فيه.
- **القهر والغلبة:** وذلك بطاعة السلطان المتغلب ما لم يخرج عن طاعة الله.

– السلطة التشريعية: السلطة التشريعية في المفهوم الاسلامي هي السلطة المؤلفة من صحوة علماء الشريعة المجتهدين، وهي المكلفة باستخلاص الأحكام الشرعية من مصادرها.

3. تقييم النظام الإسلامي:

يعد النظام الإسلامي من أهم نماذج ممارسة الحكم لما يتميز به من شمول لكافة جوانب الحياة وإضفائه للطابع الديني والأصالة والمرونة على إدارتها (أي قابلية التشريع للتطور)، إضافة إلى مزجه بين المثالية والواقعية وتوافقه مع الفطرة وارتباطه بتحقيق المصالح الانسانية.

محاضرة بعنوان تصنيف الأنظمة السياسية وفق المعيار الحزبي.

تكتسب الأحزاب السياسية أهمية بالغة في الأنظمة السياسية الحديثة بالنظر إلى الدور الذي تلعبه في الحياة السياسية، حيث أصبحت تشكل أهم آلية لتكريس الديمقراطية، وتمكين المواطن من المشاركة في صناعة القرارات التي تهمه.

I. تعريف الحزب السياسي:

يفيد الحزب لغة الجمع بين الناس، فجاء في لسان العرب أن الحزب يعني الصنف من الناس أو الجماعة أو الطائفة، ويقال حزب الرجل أي جنده وأصحابه الذين على رأيه، أما كلمة سياسي فهي مشتقة من كلمة سياسة، وهي تفيد القيام بشؤون الرعية. أما في اللغة الفرنسية فكلمة Partie مشتقة من الكلمة اللاتينية Part، وتعني القسم أو الجزء.

أما اصطلاحا فقد تعددت التيارات والاتجاهات الفكرية التي تناولته، وأهم هذه الاتجاهات:

– **الاتجاه الليبرالي**: حيث عرف الحزب انطلاقا من ثلاث جوانب:

الجانب التنظيمي: حيث انطلقت أول الدراسات الخاصة بالأحزاب السياسية من تعريف الحزب على أنه تنظيم، وكان أول من عرفه كذلك Maurice Duverger " الحزب عبارة عن تجمع لعدد من الجماعات المتناثرة عير إقليم الدولة، كاللجان الحزبية والمندوبيات، كل هذه الجماعات يربط فيما بينها الرابط التنظيمي".

الجانب الإيديولوجي: حيث عرف Edmond Burke الحزب على أنه " جماعة من الرجال متحدة للعمل المشترك، لخدمة المصلحة الوطنية، حسب المبدأ المتفق".

الجانب الوظيفي: يعرف الحزب بالنظر إلى وظائفه، وأهمها تولي الحكم، حيث عرفه Raimond Aron على أنه " تنظيم دائم يضم مجموعة من الأفراد يعملون معا من أجل ممارسة السلطة".

– **الاتجاه الماركسي**: يعرف الحزب في الاتجاه الماركسي على أنه " تنظيم يوحد الممثلين الأكثر نشاطا بطبقة معينة، يعبر عن مصالحها ويقودها في الصراع الطبقي. ويقوم الحزب في إطار الإيديولوجية الاشتراكية بدور طليعي بشكل أساسي لخدمة الأهداف الاشتراكية وإزالة الاستغلال. وبغض النظر عن الاتجاهات الإيديولوجية التي عرفت الحزب، فإنه يعرف عموما بعناصره الأساسية، وهي:

– العنصر التنظيمي: حيث لكل حزب تنظيم معين على المستوى المحلي والوطني، يساعده في تحقيق أهدافه، وضبط عناصره.

– العنصر الإيديولوجي: حيث يحمل الحزب السياسي توجهات وأفكار يسعى إلى تطبيقها.

– هدف الحزب: وهو الوصول إلى السلطة والمشاركة فيها.

– ضمان التأييد الشعبي: فكل حزب يعمل على كسب الدعم الشعبي من أجل استمراريته وبلوغ أهدافه.

II. عوامل نشأة الأحزاب السياسية:

بالرغم من أن كلمة حزب قديمة إلا أنها لم تكتسب معناها المعروف حاليا إلا في العصر الحديث، لهذا فظاهرة الأحزاب السياسية حديثة وارتبطت بنشأة وتطور الديمقراطيات التمثيلية وحق الانتخاب، وقد ساهمت عدة عوامل في ظهورها، أهمها:

- **العامل السيكولوجي**: الذي يربط نشأة الأحزاب السياسية بطبيعة البشر وميولاتهم نحو الارتباط والتجمع.

- **العامل المؤسساتي**: حيث يرى Maurice Duverger أن الأحزاب السياسية قد نشأت وفق معيارين، هما: أحزاب داخلية النشأة، ويقصد بها تلك الأحزاب التي ارتبطت تاريخيا بالجماعات البرلمانية التي كانت عبارة عن كتل برلمانية تضم أعضاء متوافقين في الاتجاهات، وينسقون فيما بينهم في الأنشطة البرلمانية، وذلك مت جعلهم يشعرون بالحاجة إلى جماعة يعملون في إطارها، وبالتالي ظهرت الأحزاب السياسية.

وهذا النوع هو الذي ساد إلى غاية 1900 (مثال ذلك حزب المحافظين في بريطانيا). وأحزاب خارجية النشأة، ويقصد بها الأحزاب التي قامت خارج إطار البرلمان، وتعتبر النقابات والجمعيات والنوادي أهم منابعها، حيث ظهرت العديد من الأحزاب الاشتراكية من خلال النقابات العمالية كحزب العمال البريطاني، وأحزاب أخرى من الاتحادات الطلابية والجماعات الدينية والكنسية كالحزب المسيحي في هولندا في 1898. ومع بداية القرن العشرين أصبحت معظم الأحزاب السياسية في العالم الثالث ذات نشأة خارجية.

والملاحظ أن الأحزاب ذات النشأة الداخلية تبدأ من القمة، أما خارجية النشأة فتبدأ من القاعدة.

- **العامل الأيديولوجي**: الذي يرجع الفضل في ظهور الأحزاب السياسية إلى ظهور الأفكار الديمقراطية التي أدت إلى ظهور البرلمانات واتساع حق الانتخاب.

- **العامل التاريخي**: حيث ربط Lapalambara وWiner بين أزمات التنمية والتحديث (أزمة الشرعية، أزمة التكامل، أزمة المشاركة، أزمة الهوية، أزمة التغلغل) وبين ظروف نشأة الأحزاب السياسية في إطار ما اعتبراه نظرية تاريخية لنشأة الأحزاب، ويضربان مثالا على ذلك بالأحزاب التي نشأت بسبب أزمة الشرعية في عدة دول أوربية، منها فرنسا إبان الحكم الملكي لفرنسا في أواخر القرن 18، كما أن أزمة التكامل أدت إلى ظهور عدة أحزاب جعلت من الفكرة القومية هدفا لها، كالأحزاب الألمانية والإيطالية، وحزب البعث العربي.

- **عامل الاستعمار**: حيث قامت بعض الأحزاب السياسية نتيجة قيام بعض الجماعات بتنظيم نفسها في مواجهة الاستعمار والتحرر منه، منها الأحزاب في إفريقيا والعالم العربي.

- **العامل التنموي**: يرجع هذا العامل نشأة الأحزاب السياسية إلى التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي تحدث على مستوى المجتمعات، مثلما حدث في بريطانيا أثناء قيام الثورة الصناعية.

III. وظائف الأحزاب السياسية:

تشكل الأحزاب السياسية أهم دعامة من دعائم النظام الديمقراطي والذي تمارس في إطاره مجموعة من الوظائف والأدوار ذات الأهمية البالغة للفرد والمجتمع على حد سواء، وأهم هذه الوظائف:

– تجميع المصالح وتحويل المطالب إلى بدائل سياسية، إذ تمكن الأحزاب السياسية مختلف الجماعات من التعبير عن رغباتها ومعتقداتها بطريقة منظمة وفعالة عن طريق البرامج التي تطرحها.

– المشاركة في صنع القرار من خلال لعب دور في التفاعل السياسي داخل البرلمان والحكومة في عمليتي التشريع والرقابة ورسم السياسات العامة.

– التنشئة السياسية، حيث تعمل الأحزاب السياسية على غرس قيم ومفاهيم ومعتقدات سياسية معينة لدى الفرد بهدف توجيهه، وهي قد تقوم بدعم الثقافة السياسية السائدة، أو خلق ثقافة سياسية جديدة.

– تكوين وتشكيل الرأي العام.

– تفعيل المشاركة السياسية، حيث يقدم الحزب للمواطنين فرصة لتنظيم وهيكلة أنفسهم، وأداة للمساهمة في الحياة العامة، وأشهر أنواع المشاركة التي يقدمها هي الانتخابات، وقد يضطلع الحزب بوظيفة تعبوية من خلال حشد الدعم والتأييد لسياسات النظام الداخلية والخارجية لضمان استمراريته، وذلك كما الحال في نظام الحزب الواحد.

– التجنيد السياسي الذي يعبر عن عملية إسناد الأدوار السياسية للأفراد، وتعد الأحزاب السياسية في النظم الديمقراطية من أهم وسائل التجنيد سواء من أعضائها أو من عامة الشعب.

– وظيفتي دعم الشرعية، وتحقيق التكامل القومي.

– الوظيفة التنموية: حيث تلعب الأحزاب السياسية دورا مهما في عملية التحديث والتنمية السياسية، من خلال دعم التحولات الديمقراطية وعملية التداول السلمي على السلطة، وإنعاش دور مؤسسات المجتمع المدني.

– تنظيم المعارضة: حيث لا تقتصر مشاركة الحزب في النظام السياسي في إطار السلطة فقط، ولكن حتى خارجها، وذلك من خلال توجيه النقد للحكومة، والذي يجب أن يكون مقرونا بالحلول البديلة. وتتطلب المعارضة توفر نظام ديمقراطي يكفل الحريات العامة، وحق مساءلة الحكومة، إضافة إلى سيادة الحوار.

IV. تعريف النظام الحزبي وأنواع النظم الحزبية:

يعرف النظام الحزبي على أنه المجموعة المستقرة خلال فترة زمنية طويلة نسبيا من العناصر والمتمثلة في الأحزاب السياسية، هياكلها الداخلية، حجمها، شكل التحالفات بينها، وكذلك نموذج المعارضة الممارس من طرفها في النظام السياسي، وبذلك فإن النظام الحزبي يعبر عن عدد الأحزاب المتنافسة على السلطة داخل أي نظام سياسي، وما مدى درجة التنافسية بينها.

توجد عدة معايير في تصنيف النظم الحزبية، وأهمها:

– المعيار العددي: نظام الحزب الواحد، نظام الثنائية الحزبية، نظام التعددية الحزبية.

– معيار درجة التنافس: –النظم الحزبية التنافسية وتضم نظام الثنائية ونظام التعددية الحزبية، والنظم الحزبية غير التنافسية وتضم نظام الحزب الواحد.

وعلى هذا الأساس تنقسم النظم الحزبية إلى ثلاث أنواع أساسية، هي:

1. **نظام الأحادية الحزبية:** يعرف هذا النظام باحتكار العمل السياسي من طرف حزب واحد (احتكار الحكومة والبرلمان)، وانعدام المنافسة السياسية، ومن مميزات هذا النظام:

– احتكار الحزب الواحد للمجال السياسي والإداري.

– عدم وجود المعارضة وقمع للحريات.

– تحول الانتخاب إلى مجرد تصديق على قرارات الحزب الواحد.

وقد أطلق سارتوري Sartori على هذا النوع من الأنظمة " حزب الدولة"، ويعد هذا النوع من مبتكرات الأنظمة الشيوعية، حيث طبق لأول مرة في الاتحاد السوفياتي بعد الثورة البلشفية (أكتوبر 1917)، ثم في إيطاليا وألمانيا، وبعدها في معظم دول العالم الثالث بعد استقلالها، أين شكل الحزب الواحد وسيلة لتحقيق التنمية والتكامل القومي.

2. نظام الثنائية الحزبية:

يقوم هذا النظام على أساس وجود حزبين كبيرين في الدولة يتنافسان من أجل الوصول إلى السلطة مع وجود أحزاب تكون ضعيفة في العادة، وهو كظاهرة خاصة بالدول الأنجلوسكسونية كالولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، نيوزيلاندا، أستراليا.

يعد هذا النظام نتاج التجربة الديمقراطية في بريطانيا التي أنتجت حزب العمال وحزب المحافظين، وكذا التجربة الأمريكية التي أفرزت الحزبين الجمهوري والديمقراطي، وينقسم نظام الثنائية من حيث تطبيقه إلى نوعين هما نظام الثنائية المرنة مثلما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية ونظام الثنائية الجامدة مثلما هو الحال في بريطانيا، وهما يختلفان من حيث:

– معيار درجة المركزية: حيث يتمتع النظام المرن بدرجة أكبر من الاستقلالية واللامركزية، عكس النظام الجامد حيث يحق لكل عضو التصويت في البرلمان دون استشارة الحزب، عكس النظام الجامد حيث يتعين على النواب اتباع تعليمات الحزب عند التصويت.

– معيار الأساس الأيديولوجي: حيث يبدو الاختلاف الأيديولوجي عميقا بين الأحزاب البريطانية عقائديا، عكس الحزبين الجمهوري والديمقراطي الذين يتجسد الاختلاف بينهما فقط في المصالح والاتجاهات نحو القضايا الداخلية والخارجية، مع غياب اختلافات ايديولوجية.

– معيار التنظيم: حيث تركز الأحزاب الأمريكية على الدعاية لمرشحيها وخوض المعارك الانتخابية، أما الأحزاب البريطانية فهي أحزاب دائمة النشاط.

وتتميز الثنائية الحزبية بوجود معارضة منسقة ومنظمة وكذا قدرتها على تحقيق الاستقرار السياسي، إلا أنها من جهة أخرى تقضي على الأحزاب الضعيفة وبالتالي على مجموع التوجهات والتباينات داخل المجتمع، كما أن نظام الأغلبية الذي يفرزها هو نظام مجحف ولا يعبر عن التكوينات السياسية والاجتماعية المختلفة.

3. نظام التعددية الحزبية:

هو نظام يقوم على أساس وجود أكثر من حزبين سياسيين في الدولة تتنافس فيما بينها على السلطة، وهو النظام الأكثر انتشارا في معظم دول العالم الثالث.

يتميز هذا النظام بأنه يتيح الفرصة لكل القوى السياسية المتواجدة في المجتمع للمشاركة والتعبير عن نفسها، وهو إطار لتنظيم الاختلافات العنصرية والدينية والسياسية والاقتصادية، إلا أنه يسهم من جهة أخرى في تقسيم المجتمع وخلق الصراعات.

لهذا فعادة ما يتم اللجوء في إطار هذا النظام الحزبي إلى ما يسمى بالائتلافات الحزبية التي قد تتم في إطار التحالفات الانتخابية أو البرلمانية أو الحكومية، كما أنها قد تكون تحالفات مؤقتة أو دائمة، ومرتبطة بالاتجاهات السياسية لهذه الأحزاب أو عدم التكافؤ.

– مزايا التعددية الحزبية:

– تحقيق مبدأ الفصل بين السلطات.

– يكرس الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.

– يلغي تمركز السلطة في يد الأقلية وقيام نظام شمولي.

– التعددية تشكل إحدى مظاهر التعددي المجتمعي.

– التداول السلمي على السلطة وضمان حق المعاضة.

– عيوب التعددية الحزبية:

– تشجيع الاختلافات السياسية والاجتماعية وتكريسها.

– انعدام الاستقرار الحكومي.

– تكريس مبدأ المحاصصة الطائفية.

- تقليص دور القيادات في السلطة والبرلمان.
- ضعف المعارضة.

محاضرة بعنوان تصنيف الأنظمة السياسية وفق مبدأ الشرعية:

لقد اقترح ماكس فيبر أن الشرعية يمكن أن تستمد من واحد أو أكثر من مصادر ثلاثة، وهي: التراث والتقاليد، الشرعية الكاريزمية، والسلطة العقلانية – القانونية.

I. **المصدر الأول: التراث والتقاليد Traditional Legitimacy** تعتمد هذه الشرعية على الاعتقاد بقدسية التقاليد التي كانت موجودة، سواء كان لها أساس واقعي أو لم يكن، ويدخل في إطار هذا المصدر المعتقدات الدينية. والأعراف القبلية والعشائرية التي تعتمد القيادة السياسية على تحقيق رضا المحكومين من خلال احترامها لها، نظرا لترسخ دور الدين والتقاليد في وعي الشعوب.

ويتميز هذا النمط من السلطة بالطابع التحكمي، فكثيرا من الأحيان ما تعبر الأوامر التي يخضع لها الأفراد عن الرغبات الشخصية للقائد أو الزعيم ويتمتع هذا الأخير في هذا النمط بالسلطة المطلقة تصل إلى درجة الاستبداد ويدين الأفراد لهذا الشخص بالولاء والطاعة نظرا لقبولهم وقناعتهم بشرعية السلطة التقليدية.

يندرج ضمن هذا المصدر ثلاث أنماط فرعية هي:

1. **النمط الأبوي** أو **السلطة الأبوية** أي حق الأب في الأمر والنهي، وواجب الأبناء في الطاعة والخضوع، وهكذا تكون العلاقة بين القائد والمجتمع علاقة شخصية مباشرة لا تتخللها أي أجهزة بيروقراطية أو تنفيذية.

2. **النمط الرعوي القبلي العشائري**، وتتميز هذه العلاقة بشبكة معقدة من البيروقراطيين الخاضعين للقائد، الذي يمار سلطته من خلال أسلوب توزيع الغنائم على مواليه، نظرا لاحتكاره وإدارته الثروة في المجتمع.
3. **النمط الإقطاعي** وهو نمط تقليدي ساد في أوروبا.

II. **المصدر الثاني: الشرعية الكاريزمية أو السلطة الملهمة Charismatic Legitimacy**

المقصود بالكاريزما مجموع الصفات والخصائص غيرا لاعتيادية التي يتميز بها الفرد سواء كانت هذه المواصفات حقيقية أو وهمية، وهي ما يؤمن بها الأفراد المحكومين. تتأسس هذه الشرعية على الولاء لزعيم بطل مهاب تاريخيا.

كما ارتبط هذا المصدر من الشرعية في النظم السياسية الحديثة ببعض القادة السياسيين أو الوطنيين كقادة الدول أو زعماء الأحزاب السياسية. وهكذا فالشرعية ترتبط ارتباطا وثيقا بشخصية القائد ويصبح الوحيد القادر على تقرير مصير المجتمع وتجسيد أهدافه. وبالتالي فشرعية السلطة والنظام السياسي متعلقة بطبيعة الإنجازات التي يقدمها الزعيم، غير أن إخفاقه يؤدي إلى حالة من عدم الاستقرار، نشوب صراعات سياسية على صعيد النظام السياسي.

III. المصدر الثالث: الشرعية العقلانية أو السلطة العقلانية –القانونية Rational legitimacy or Legal:

يرتكز هذا النمط من الشرعية على جملة قواعد مقننة تحدد واجبات وحقوق منصب الحاكم ومساعديه، وطريقة ملء المناصب وإخلائها، وانتقال السلطة وتداولها وممارستها، وهكذا فهي تشمل مجموع المؤسسات والقواعد الإجرائية التي تتحكم بسير العملية السياسية.

أي أنه نمط يقوم على أساس عقلي رشيد مصدره الاعتقاد في قواعد ومعايير موضوعية وتفوق للمعايير القانونية. ويرى ويبر أن هذا النمط العقلي القانوني هو السائد بصفة عامة في المجتمع الغربي الحديث، ويطلق على الجهاز الإداري الذي تعتمد عليه السلطة القانونية مصطلح البيروقراطية، وهذا الجهاز يفصل تماما بين الإدارة والملكية، فالمكانة تستند بصفة مطلقة إلى معايير رسمية.

إن النظام السياسي كثيرا ما يجمع بين أكثر من مصدر للشرعية، لكن يظل الوزن النسبي لمصدر واحد هو الأساس والأقوى في إضفاء الشرعية على أي نظام.